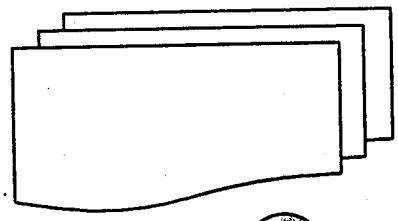

همـــزة الـــنقل
دراسة نحوية

إعداد

د/ حمادة محمد حسين أحمد بودى

المدرس فى قسم اللغويات فـــى الكلية

لجنة التحكيم

أ.د/ محمـــد حـــسن يوســـف عضو اللجنة العلمية الدائمة

أ.د/فتحـــي علـــى حـــسانين عضو اللجنة العلمية المحكمة

المقدمة

الحمد لله المتفرّد بجلال الأحديّة ، والصلاة على نبيه محمد سيّد البريّة ، وعلى آله وصحبه وعترته الطاهرة الزكيّة . . .

وبعد ؛؛؛ .

فإن همزة النقل كثيرة الذكر في الكلام العربي ، وكثيرة الدخول عليه ، ومع ذلك فلا يكاد يسمع عنها دارس النحو إلا في بابي : تعدي الفعل ولزومه ، و ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيلَ ، وذلك في إشارات سريعة لا تشفي غليلاً ؛ فلا تجد من النحويين من قد خصها بدراسة مستقلة ، حتى أصحاب المؤلفات الذين عُنُوا بالحروف ، وألفوا فيها من أمثال : الزجاجي (٣٣٧هـ) في حروف المعاني ، والرماني (٣٨٤ هـ) في معاني الحروف ، والمالقي (٧٠٢ هـ) في رصف المباني في شرح حروف المعاني ، والمرادي (٧٤٩ هـ) في الجنى الداني في حروف المعاني ، وابن هشام (٧٦١ هـ) في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ أقول حتى هذه أصحاب المؤلفات لم يفردوها ببحث مكتمل أو شبه مكتمل ، ولم أقف على باحث مُحدَث توفّر على دراستها ، فوجدت المجال خصباً لم تصله يد الباحثين ، والموضوع حياً يحتاج إلى جمع ودرس ، فاستعنت بالله ـ تعالى ـ وشمّرت عن ساعد الجد ، سائلاً الله ـ جل وعلا ـ التوفيق والسداد ، ولا أدعي أنني أتيت بما هو مبتكر ، أو بشيء لم أسبق إليه ، أو بما لم يستطع الأوائل.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في خمسة مباحث تسبقها مقدمة ، وتمهيد ، وتعقبهما خاتمة ، وفهارس فنية .

المقدمة : ذكرت فيها أهمية الموضوع ، وسبب اختياره .

التمهيد : ذكرت فيه أقسام الفعل من حيث التعدي واللازم ، والأمور التي يتعدى بها الفعل اللازم.

المبحث الأول : تعريف همزة النقل وأثرها على اللفظ والمعنى .

المبحث الثاني : همزة النقل بين السماع والقياس .

المبحث الثالث : الفرق بين همزة النقل وباء النقل .

المبحث الرابع : دخول ناقل آخر على الفعل بعد نقله بالهمزة .

المبحث الخامس: بناء الثلاثي المزيد بالهمزة للتعجب والتفضيل.

الخاتمة : ذكرت فيها أهم نتائج البحث .

الفهارس الفنية : وقد اقتصرت فيها على فهرسي : المصادر والمراجع والموضوعات .

وبعد ؛؛؛

فهذا جهد المقل ، وعمل العبد الضعيف ، فإن كنت قد وفقت إلى شئ فذلك فضل الله ، وإن كانت الأخرى فما عن قصد كان ، ولكن حاولت ما وسعتنى المحاولة ، والكمال لله وحـــده ، وصلى الله وسلم وبارك على معلم الناس الخير ، وعلى آله وصحبه وسلم.

د / حمادة محمد حسين أحمد بودي

المدرس في قسم اللغويات في كلية اللغة العربية في أسيوط

التمهيد

الفعل من حيث التَّعَدِّي واللزُوم أنواع :

الأول : المتعدي : وهو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر: نحو فتحَ طارقٌ الأندَلسَ ، ويسمى متعدياً لتعدي الفعل عن فاعله إلى مفعوله ، ويسمى واقعاً لوقوعه عليه ، ومجاوزاً لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به. (١)

وله علامتان :

الأولى : أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به نحو : الباب أغلقته ، واجتهد الطالب فأكرمه أستاذه.

الثانية : أن يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ تام ، وذلك كـ ضَرَبَ ؛ ألا ترى أنك تقول :هو مَضْرُوبٌ فيكون تامًا . (٢)

وللفعل المتعدى أقسام :

أولها : ما يتعدى إلى واحد بنفسه ، وهو الذي يطلب مفعولاً به واحداً ، ويكون ذلك المفعول يحل به الفعل نحو: ضربتُ زيداً ، ألا ترى أنَّ (ضربت) تطلب مضروباً ، زيداً أو غيره ، ويكون ذلك المضروب قد حلَّ به الضربُ.

---

(١) ينظر شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف لسعد الدين التفتازاني : ٤٤ ، وغاية المأمول في الفعل الواصل وأسرار الموصول لحسن عبداللطيف عزام : ١٤/١.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه :٣٣/١، ٣٤ ، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري : ٢٦٧/١، وشرح الألفية لابن عقيل :١٤٥/٢ .

ثانيها : ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر ، وهي أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها [1] ، كـ شَكَرَ ونَصَحَ وَقَصَدَ تقول : شَكَرْتُهُ وَشَكَرْتُ لَهُ ، وَنَصَحْتُهُ وَنَصَحْتُ لَهُ ، وَقَصَدْتُهُ وَقَصَدْتُ لَهُ ، قال الله ـ تعالى ـ ﴿ وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [2] ﴿ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴾ [3] ، والمعنى واحد في كل ما سبق .[4]

---

(١) يعني أنه لا يجوز إدخال هذه اللام بين المفعول والفعل ؛ فلا تقول : ضربت لزيد ، وأكرمت لعمرو ، وأنت تريد : ضربت زيداً وأكرمت عمراً.

(٢) من الآية :١١٤ سورة المائدة.

(٣) من الآية :١٤ سورة لقمان.

(٤) جعل بعض النحويين هذا النوع قسماً برأسه ، ولم يدخلوه في المتعدي ؛ لأن الفعل فيه قد وصل تارةً بنفسه ، وتارةً بحرف جرّ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر، أعني : أنه لم يقل : نصحتُ زيداً أكثر من : نصحتُ لزيد ، فيجعل وصوله بنفسه أصلاً ، وحرف الجر زائداً ، ولا نصحتُ لزيد أكثر من : نصحتُ زيداً ، فيجعل الأصل ، ثم حذف حرف الجر. فلما تساويا في الاستعمال كان كلّ واحد منهما أصلاً بنفسه.

قال ابن عصفور : "وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعلٌ يتعدّى بنفسه وتارة بحرف الجر، لأنه محال أن يكون الفعلُ قوياً ضعيفاً في حالٍ واحدة ، ولا المفعول محلاً للفعل وغير محل للفعل في حينٍ واحدٍ . وهو الصحيح ، فينبغي على هذا أن يُجعل : نصحتُ زيداً وأمثاله الأصل فيه : نصحتُ لزيدٍ ، ثم حذف الجر منه في الاستعمال وكثر فيه الأصل والفرع ، لأنّ النصح لا يحلُّ بزيد. فإن كان الفعل يحلُّ بنفس المفعول ويوجد تارة متعدّ بنفسه وتارة بحرف جر جعلنا الأصل وصوله بنفسه وحرف الجر زائداً ، نحو: مسحتُ رأسي ومسحتُ برأسي .

وفي المسألة كلام كثير ليس مجاله هذا التمهيد المختصر .

ينظر كتاب اللامات للزجاجي : ١٤٧، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي : ١٣٦ ـ ١٤٠ ، و نتائج الفكر في النحو للسهيلي : ٣٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٠٠ ، ٣٠١ ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام :٤٦١ ، وشرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف : ٤٥ ، وغاية المأمول في الفعل الواصل وأسرار الموصول :١/١٤.

ثالثها : ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار ، وذلك نحو : فَغَرَ وشَحَا ، تقول : فَغَرَ فاه وشَحَاه بمعنى فتحه ، وَفَغَرَفُوهُ وَشَحَافُوهُ بمعنى انفتح .(١)

رابعها : ما يتعدى إلى مفعولين ، وهو أنواع :

ا ــ ما يتعدى بنفسه إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، مثل : كسوت خالدا قميصاً ، ويعرف بباب (كسا) .

ب ــ ما يتعدى بنفسه إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، مثل : ظننت الشمس بازغةً ، ويعرف بباب (ظن) .

ج ــ ما يتعدى إلى واحد بنفسه ، وآخر بإسقاط حرف الجر ، مثل: اخترت بكراً القوم ، أي: من القوم ، ويعرف بباب (اختار).(٢) خامسها : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو : أعلم ورأى ، مثل : أعلمتُ علياً الحقَ واجباً ، وأرأيتُ خالداً الحقَ واضحاً .(٣)

الثاني : اللازم : وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر: نحو مررت بعلي ، أو لا

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ٤/ ٢٠٨٨ ، وشرح شذور الذهب : ٤٦١، ونزع الخافض في الدرس النحوي لحسين بن علوي بن سالم الحبشي :١٢٦.

(٢) ينظر نتائج الفكر : ٣٣٠ ، ٣٣١ . .

(٣) نقل الإمام السيوطي في الأشباه والنظائر عن ابن عصفور في شرح الجمل أن أقسام الفعل من حيث التعدي وعدمه ثمانية أقسام ، وذلك أنه أدخل أنواع الفعل المتعدي جميعها ضمن القسمة العامة للأفعال من حيث كونها متعدية أو لازمة ، مع أن ابن عصفور في شرح الجمل لم يقسمها ثمانية ؛ إذ يقول : "... فالأفعال على هذا تنقسم قسمين: قسم يتعدّى وقسمٌ لا يتعدى " ثم بعد ذلك ذكر أنواع الفعل المتعدي على حدة ، ولم يدخل هذه الأنواع مع الفعل اللازم كما فعل السيوطي ، وما ذكره ابن عصفور في شرح الجمل لا يختلف عما ذكره في المقرب .

ينظر المقدمة في النحو للمجاشعي : ٣٣ ، ٣٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٩٩ ــ ٣٠٥ ، والمقرب : ١٧٥ ــ ١٧٨ ، و الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي : ٢/ ٩١ .

مفعول له نحو : ذهب سعيدٌ ، وسافر خالدٌ ، ويسمى لازماً للزومه الفاعل أبداً ، وعدم انفكاكه عنه ، وقاصراً لقصوره عن الوصول إلى المفعول ، وغير واقع لعدم وقوعه على المفعول به ، وغير متعد ، ومتعدياً بحرف جر .(١)

وله علامات كثيرة منها : أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وذلك كـ خَرَجَ لا يقال : زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو ، وإنما يقال : الْخُروج خَرَجَهُ عَمْرٌو .

ومنها : أن لا يُبْنَى منه اسمُ مفعول تام ؛ فلا يقال : هُوَ مَخْرُوج ، وإنما يقال : هُوَ مَخْرُوج بِهِ أوْ إلَيْهِ ، ومنها: أن يدل على سَجِيَّةٍ – وهي : ما لَيْسَ حَرَكَةَ جسمٍ ـــ من وصف ملازم ـــ نحو : جَبُنَ وشَجُعَ ، أو على عَرَض ـــ وهو : ما لَيْسَ حركَة جسمٍ من وصف غير ثابت ـــ كـ مَرِضَ وكَسِلَ ونَهِمَ ، أو على نظافة كـ نَظُفَ وطَهُرَ ووَضُؤ ، أو على دَنَسٍ نحو: نَجُسَ وقَذُرَ .(٢)

الثالث : ما لا يُوصَفُ بِتَعَدٍّ ولا لُزُوم ، وهو " كان " وأخواتها ؛ إذ هي قيود لأخبار المبتدءات التي تقع عليها .(٣)

قال ابن مالك :

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ		هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعولَهُ إِنْ لَمْ يَ نُبْ		عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

---

(١) ينظر شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف : ٤٥ ، وغاية المأمول في الفعل الواصل وأسرار الموصول : ١٤/١.

(٢) ينظر كتاب سيبويه :٣٤/١،٣٣، والمقتضب للمبرد :٧١/١، واللمع في العربية لابن جني :٥١/١ ، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري :١ /٣٤١ ، ونتائج الفكر : ٣٢١ ، وأوضح المسالك لابن هشام :٢ /١٧٧.

(٣) ينظر أوضح المسالك :٢ /١٧٦، وغاية المأمول في الفعل الواصل وأسرار الموصول :١٤/١.

وَلاَزِم غَيْرُ المُعَدَّى وَحَتِمْ . لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

كَذَا افْعَلَلَّ وَالْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

أَوْ عَرَضاً أَوْ طَاوَعَ المُعَدَّى لِوَاحِدٍ كَمَدِّهُ فَامْتَدَّا[1]

الأمور التي يتعدى بها الفعل اللازم كثيرة منها :

الأول : همزة النقل نحو قول ربنا ـ عز سلطانه ـ : ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا ﴾[3] وقوله جل وعلا : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً * ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجاً﴾[4] ، والتعدية بالهمزة هو ما تقوم عليه هذه الدراسة .

الثاني : حرف الجر ، تقول : خرج بكر وخرجتُ به ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[5][6] ، وسيأتي لهذا النوع مزيد بيان إن شاء الله .[7]

الثالث : صوغه على "فَعَلْتُ" بالفتح أفعلُ بالضم لإفادةِ الغَلَبة تقول : كَثَرْتُ أعدائي أي غَلَبتُهم بالكَثرة ، وكرَمْتُ عَمراً غَلَبتُه بالكَرَم.

الرابع : صَوغُه على "استَفْعل" للطَّلب أو النسبة إلى الشيء ، نحو : استَغْفَرتُ اللّهَ، واستَحسنتُ المَعْروفَ .[8]

---

(١) ألفية ابن مالك : ٢٠ .

(٢) من الآية : ٣٤ سورة فاطر.

(٣) من الآية : ٢٠ سورة الأحقاف .

(٤) من الآية : ١٧ ، ١٨ سورة نوح .

(٥) ينظر البحر المحيط لأبي حيان : ٢ / ٤٩٨ .

(٦) تُعَد التعدية بحرف الجر أعم طرق التعدية لثلاثي الأفعال وغيره ، ومتعديها ولازمها ؛ وذلك لإفضاء أثر الفعل إلى المجرور .

(٧) ينظر: ٤١ من هذا البحث.

(٨) ينظر الأشباه والنظائر: ٢/٩٢.

الخامس : صوغه على فاعَل نحو : قَرُب الشيء وقاربته.[1]
السادس : لحوق "إلا" التي للاستثناء نحو : قام القوم إلا سعيداً ، وذلك على الصحيح من أن ناصب المستثنى هو ما قبل إلا.[2]
السابع : ألف المفاعلة تقول في جلس علي ومشى وسار: جالستُ علياً وماشيتُه وسايرتُه.
الثامن : تَضْعيف العين ، تقول في "فَرِحَ الطفلُ" : "فَرَّحْتُ الطِّفلَ" ومنه قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾[3].[4]
التاسع : التَّضمين كـ قوله ربنا جل وعلا :﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[5] ؛ لتَضَمُّنِهَا معنى خسر[6] أو أَهْلَكَ وأوبق.[7]
العاشر: إسقاطُ الجار توسعاً كـ قول الله تعالى : ﴿ وَلَكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِراً ﴾[8] أي على سرٍ ، أي : نكاح ، وقوله عزّ اسمه : ﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾[9] أي عن أمره.[10]
حادي عشر: جعل الظرف المفعول فيه مفعولاً به مجازاً نحو : يوم الجمعة صمتُه أي : صمتُ فيه.[11]

وتعد الهمزة والباء من أكثر هذه المعديات استعمالاً في لغة العرب .

---

(١) ينظر جواهر الأدب للإربلي : ١٧، ١٨.
(٢) ينظر جواهر الأدب للإربلي : ١٧، ١٨.
(٣) من الآية : ٩ سورة الشمس .
(٤) ينظر الكتاب : ١/١٥٣، والخصائص لابن جني : ١/ ٣٤١ ، وأسرار العربية للأنباري: ٩٤ ، والمفصل في صنعة الإعراب : ١/ ٣٤١ ، وارتشاف الضرب : ٤/ ٢٠٩٥ ، والمغني : ٦٧٨ـ٦٧٩.
(٥) من الآية : ١٣٠ سورة البقرة .
(٦) ينظر الإتقان في علوم القرآن للإمام السيوطي : ١/٣٨٩ .
(٧) ينظر لسان العرب لابن منظور(س ف هـ) والبحر المحيط :١/٥٦٥ ، والكليات لأبي البقاء الكفوى : ١٥٩٢.
(٨) من الآية : ٢٣٥ سورة البقرة .
(٩) من الآية : ١٥٠ سورة الأعراف .
(١٠) ينظر المغني : ٦٨٠ ، ٦٨١ ، والمساعد في تسهيل الفوائد لابن عقيل : ١/٤٢٨ .
(١١) ينظر جواهر الأدب للإربلي : ١٧.

المبحث الأول

تعريف همزة النقل وأثرها على اللفظ والمعنى

أولاً : تعريفها:

همزةُ النقل : الهمزة التي تنقل غير المتعدي إلى المتعدي ، أو المتعدي لواحد إلى متعد إلى اثنين ، أو المتعدي إلى اثنين إلى متعد إلى ثلاثة.(١) فهي من حروف الهجاء – ومثلها همزة الوصل وياء التصغير– لا من حروف المعاني ؛ لأنها ليست بكلمة بل هي بعض كلمة. (٢)

فَسُميت بذلك لأنها تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدية لواحد ، ومن التعدية لواحد إلى التعدية إلى اثنين ، ومن التعدية إلى اثنين إلى التعدية إلى ثلاثة كما سيأتي توضيح ذلك (٣) ، وتسمى– أيضاً – همزة التعدية ؛ لأنها تُعَدِّي بدخولها اللازم إلى واحد ، والمتعدي إلى واحد إلى اثنين ، أولهما مفعول التصيير ، ورتبته التقديم ؛ لأنه فاعل لأصل الحدث ، والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة (٤) ، إلا أن تسميتها بهمزة النقل أولى من تسميتها بهمزة التعدية ؛ لئلا يُتوهم أنها تختص بجعل اللازم متعدياً ؛ فإن نقلها اللازم والمتعدي ظاهر. (٥)

---

(١) لم تعن كتب النحو بوضع تعريف لهمزة النقل ، وينظر تعريفها في : المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ن ق ل) ، و لسان العرب (ن ق ل) ، و تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي : (ن ق ل) ، ولكن هذه المصادر الثلاثة اقتصرت على الثلث الأول من التعريف فقط ، وفي ذلك نظر كما يتضح قريباً .

(٢) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي : ٢٠ .

(٣) ينظر: ١٣ وما بعدها من هذا البحث .

(٤) ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان : ١٥٣/٦.

(٥) تنقل اللازم إلى المتعدي نحو : ذهب محمد وأذهبته ، والمتعدي إلى واحد ينقل إلى اثنين نحو : كفل محمد خالدا ، وأكفلت محمدا خالدا ، والمتعدي إلى اثنين ينقل إلى ثلاثة نحو : علمت بكراً قائماً وأعلمني محمد بكرًا قائماً ، وسيأتي توضيح ذلك في ص ١٣وما بعدها من هذا البحث .
ينظر جواهر الأدب للإربلي : ١٧.

ثانياً: الأفعال التي تدخل عليها همزة النقل :

تدخل همزة النقل على الأفعال الثلاثية [1] ، وأمّا الأفعال الرباعيّة فلا تدخل عليها ، فلا تقول : في دحرج أدَحْرَجْته ؛ والعلّة في ذلك أنّ الهمزة لَمّا أحدثت معنى التعدّي صارت كحرف من الفعل أصليّ، وليس فى الأفعال ما هو على خمسة أحرف أصول ؛ لما في ذلك من الثقل وكثرة أمثلة الفعل ؛ ولهذا لم يكن في الرباعي حرف إلحاق وكان في الثلاثيّ مثل : جَلْبَبَ . [2]

ثالثاً: بعض معاني الهمزة الداخلة على الفعل الثلاثي :

ليست كل همزة تدخل على الفعل الثلاثي تفيد النقل ، بل قد تفيد معانٍ أخرى منها:

١ــ جعلُ الشيء على صفة كـ قولك : أطردتُه فالهمزة فيه ليست للتعدية ؛ لأن الفعل كان متعدّياً دونها وإنما المعنى جعلتُه طريداً . [3]

٢ــ التعريض فتجعل ما كان مفعولاً للثلاثي مُعَرَّضاً لأن يكون مفعولاً لأصل الحدث ، سواء صار مفعولاً له أو لا ، نحو : أبعتُ الفرس ، أي عرضته للبيع ، وكذا أسقيتُه ، أي : جعلت له ماءً وسقياً ، شَرِب أو لم يشرب . [4]

---

(١) ينظر الألفات لابن خالويه : ٨٧ .

(٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب :١ / ٢٠٠ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١/ ٨٧ .

(٤) قال سيبويه :" وقالوا : أسقيته في معنى سقيته " فظاهر كلامه أنه لا فارق بينهما ، إلا أنه عاد بعد هذا بيسير فقال : " وتقول: سقيته فشرب ، و جعلت له ماءً وسقياً ؛ ألا ترى أنك تقول : أسقيته نهراً " ، قال الرضي :" ... أسقيته ، أي : جعلت له ماء وسقياً شرب أو لم يشرب ، وسقيته ، أي : جعلته يشرب " ، وقال البغدادي :" فمعنى سقيته : أعطيته ماء لسقيه ، ومعنى أسقيته : جعلت له ماء يشربه ، أو عرضته لذلك ، أو دعوت له ، كل هذا يحتمله هذا اللفظ " =

٣ــ الصيرورة ، أي صيرورة ما هو فاعل أفعَل صاحب شيء ، وهو على ضربين : إما أن يصير صاحب ما اشتق منه ، نحو : أعسر وأيسر ، أي : صار ذا عسر ويسر .

وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه ، نحو : أجرب الرجلُ ، أي : صار ذا إبل ذات جرَب . (١)

ومن هذا النوع ــ أي : صيرورته ذا كذا ــ :

ا ــ دخول الفاعل في الوقت المشتق منه (أفعَل) ، نحو : أصبح وأمسى ، أي : دخل في الصباح والمساء (٢) ، قال الله ــ تعالى ــ ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ (٣).

ب ــ دخول الفاعل في وقت ما اشتق منه أفعَل ، نحو : أشملنا وأجنبنا ، أي : دخلنا في أوقات هذه الرياح ، ومنه الوصول إلى العدد الذي هو أصله ، كـ أعشَر ، أي : وصل إلى العشَرة ، فجميع هذا بمعنى : صار ذا كذا ، أي : صار ذا الصبح ، وذا المساء ، وذا العشَرة . (٤)

٤- وجودُ الشيء على صفة معينة أو مصادفة ، أي : وجودُ مفعول أفعَل على صفة وهي كونه فاعلاً لأصل الفعل ، نحو : أبخلتُه ، أي : وجدتُه بخيلاً ، أو كونه مفعولاً لأصل الفعل ، نحو : أحمدتُه، أي : وجدته محموداً ، وأحييتُ الأرض ، أي: وجدتها حية بالنبات . (٥)

=ينظر الكتاب :٤/٥٨ ، ٥٩ ، وفعلت وأفعلت للسجستاني : ١٤٣ ، والأصول في النحو لابن السراج : ٣/ ١٢٦ ، والألفات لابن خالويه : ٨٢ ، وشرح عيون الإعراب : ٢٧ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١/٨٨ ، ٩١ ، والبحر المحيط : ٢/٧٩ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي : ٤/ ٤١.

(١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١/ ٨٨ .

(٢) الأصول في النحو : ٣/١١٩ .

(٣) الآية : ١٧ سورة الروم .

(٤) ينظر الكتاب : ٤/ ٦٢ ، وكتاب الأفعال لابن القطاع :٢/١٣٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١/ ٩٠.

(٥) ينظر الألفات : ٨٤ ، والمفصل : ٣٧٣ ، و النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير : ٣/٢٠٦ ، و المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي (ح م د) .

٥- السلب والإزالة نحو : أشكيتُه ، أي : أزلتُ شكواه ، وأقذيته ، أي : أزلت قذى عينه . [١]

٦- أفعَل في معنى فعَل نحو : وفى وأوفى [٢] ، ونحو : شغلتُه وأشغلته ، وبَكَر وأبْكَر، ذكرهما سيبويه [٣]، والمعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا .

٧ - الدعاء نحو : أسقيتُه ، أي دعوتُ له بالسقيا . [٤]

٨ - ضد فَعَل نحو: ترب ، أي : افتقر ، وأترب ، أي : استغنى. [٥]

والأغلب في هذه المعاني المذكورة النقل .

وقد يجئ أفعَل لغير هذه المعاني ، وليس له ضابط كضوابط المعاني المذكورة كـ أبصره ، أي : رآه ، وأوعزت إليه .

وقد يجئ مطاوع فعَل ، كـ فطَرته فأفطر ، وبشَرته فأبشر ، وهو قليل . [٦]

وقد جمع ابن الحاجب بعض معاني أفعَل فقال :

أفعَلْ في غَالِبِهِ لِلتَّعدِيَهْ		كَمِثْلِ أجْلِسْ مَنْ أرَاكَ الأردِيَهْ

وَصِيغَ للتَّعرِيضِ فِي المُعدَّى		مِثْلُ أبعَتُ العَبدَ إذْ تَعدَّى

وَهَكَذَا يَاتِي لِصَارِذَا كَذَا		نَحو : أغَدَّت إبِلِي مِنَ الأذَى

---

(١) ينظر شرح عيون الإعراب : ٣٥ .

(٢) ينظر الألفات : ٨٢ .

(٣) ينظر الكتاب : ٤/ ٦١.

(٤) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١/ ٩١ ، وشذا العرف في فن الصرف للحملاوي : ٤٥.

(٥) ينظر غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام : ٢/٩٦ ، والألفات : ٨٢ ، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس : ١٢٧.

(٦) ينظر شرح شافية ابن الحاجب : ١/ ٩١.

وَمِنْـــه قَـــد أحـــصَـــدَ زَرعُ البَلَـــد ... وَاصـــرَمَ النَّخـــلُ بِـــهِ فَلِيُقـــصَد

كَـــذَا لِوجـــدَانِكَ إِيَّـــاه عَلَـــى ... وَصـــفَكَ أَحمَـــدتُ وَأَبخَلـــتُ العـــلا

وَسِـــيقَ لِلـــسَّلبِ كَـــأَشـــكَيتُ الفَتَـــى ... وَمِثـــلُ قِلَّتُـــه أَقلَتُـــه أَتَـــى[1]

رابعاً : أثرها على اللفظ :

تغير همزة النقل حال الفعل ، فإن كان قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدياً إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة ، نحو قول ربنا ﷻ ﴿ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْراً ﴾[2] فـ (عظُم) لازم ونقل بالهمزة إلى المتعدي لواحد ، ونحوه قولك : خرج علي وأخرجتُ علياً .

وإن كان متعدياً إلى واحد صار بالهمزة متعدياً إلى اثنين نحو : كفل محمدٌ خالداً ، وأكفلتُ محمداً خالداً ، ومثله قول الله ــ تعالى ــ :﴿ وَأُحْضِرَتِ الأَنفُسُ الشُّحَّ ﴾[3] فـ أُحْضر يتعدى إلى مفعولين ، تقول : أحضرتُ محمداً الطعام ، والمفعول الأول في الآية الأنفس وهو : القائم مقام الفاعل ، وهذا الفعل منقولٌ بالهمزة من (حضر) ، وحضر يتعدى إلى مفعول واحد كـ قول الله ــ سبحانه ــ ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾[4]. [5]

وإن كان الثلاثي متعدياً إلى اثنين صار بالهمزة متعدياً إلى ثلاثة[6] ، نحو قولك في : علمت بكراً قائماً ، ورأيت عمراً عالماً : أعلمني محمد بكرًا قائماً ، وأراني عبد الله عمراً عالماً ، فكان المتكلم قبل النقل فاعلاً فصار بعده مفعولاً ، وموضعه الطَّبعي قبل المفعولين ؛ لأن معنى همزة

---

(١) الشافية في علم التصريف لابن الحاجب : ٢١/١ .

(٢) من الآية : ٥ سورة الطلاق.

(٣) من الآية : ١٢٨ سورة النساء.

(٤) من الآية : ١٨٠ سورة البقرة.

(٥) ينظر إملاء ما من به الرحمن للعكبري : ١/ ١٩٧ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك : ٨٥.

(٦) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي : ٥٠ .

التعدية: حمل الشيء على أصل الفعل ، فمعنى أعلمتُك أحمد منطلقاً : حملتك على أن تعلم أحمد منطلقاً ، فلا بد أن تذكر أولاً المحمول ، ثم تذكر متعلق أصل الفعل وهو المحمول عليه؛ لأن المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول ، والعادة جاريةٌ بأن تذكر الذات أولاً ، ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها ، كما في المبتدأ والخبر ، والحال وذي الحال ، والموصوف والوصف ، وكذلك في نحو : أحفرتُ علياً النهر ، أي : جعلته حافراً له [1] ، وذلك أقصى ما يتعدى إليه الفعل من المفعول به ؛ إذ ليس بعد الثلاثة متعد إليه [2] ، ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثة إلا رأى ، وعلم [3] ، وهذا بإجماع النحويين. [4]

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٤١ ، ١٤٢، ودراسات لأسلوب القرآن للشيخ / محمد عبدالخالق عضيمة ــ القسم الثاني :١/ ٨٦ .

(٢) إنما كان أقصى ما يتعدّى إليه الفعل من الفاعل ثلاثة لأنّ الأصل نسبة الفعل إلى المفاعيل ، ثم إنّ فعل الفاعل قد يفتقر إلى محلٍّ مخصوص يباشره مقصوراً عليه مثل : ضرب زيدٌ عمراً ، وقد يحدث الفاعل الفعل لغيره بحيث يصير المحدث له الفعل فاعلاً به كقولك : أضربت زيداً عمراً أي مكّنته من إيقاع الضرب به ، فأنت فاعل التمكين من الضرب ، و(زيد) مفعول هذا التمكين و (الضرب) الممكّن منه حاصل من زيد في عمرو ، فـ (زيد) فاعله و (عمرو) مفعوله .

وقد يكون فعل الفاعل متعلّقاً بشيئين لا يتحقق بدونهما ، كقولك : أعطيت زيداً درهماً فالإعطاء من الفاعل لا يتمُّ إلاّ بالآخذ والمأخوذ ، إلاّ أنّ أحد الشيئين مفعول الإعطاء ، وفاعل الأخذ والآخر مفعول لا غير ، وقد يكون الفعل متعلّقاً بمفعول واحد ولكن يذكر معه غيره لتوقُّف فهمه عليه ، كقولك : ظننت زيداً قائماً فالمفعول على التحقيق هو المظنون وهو القيام ، ولكن لا يفيد ذكره ما لم يذكر من نسب إليه ، وقد توجب هذا الفعل لغيرك فتصير فاعلاً في المعنى لما تحدثه له ، والمستعمل من ذلك بلا خلاف فعلان (أعلمت) و (أريت) المتعدّيان إلى مفعولين بغير همزة التعدّي .

ينظر اللباب علل البناء والإعراب : ١ / ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، و شرح المفصل لابن يعيش : ٧ /٦٥، وهمع الهوامع للسيوطي: ٥٦٩/١.

(٣) يشترط فى "أعلم وأرى" عند تعديتهما إلى ثلاثة مفاعيل أن يتعديا إلى مفعولين في الأصل ، فإن تعديا إلى مفعول واحد نحو : علم الحساب بمعنى عرفه ، ورأيت زيدا بمعنى أبصرته نقلاً بالهمزة إلى اثنين ، فتقول : أعلمتك الحساب ، وأريتك زيداً.

قال ابن مالك :

وإن تعديا لواحد بلا همز، فلاثنين به توصلا

ينظر التذييل والتكميل : ١٥٣/٦ .

(٤) ينظر التذييل : ١٧٢/٦، والهمع : ٥٧٢/١ .

الأفعال التي تلحق بـ "أعلم ورأى " في التعدي إلى ثلاثة :

زاد بعض النحويين أفعالاً تلحق بـ أعلمَ وأرَى فتتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، فقد زاد ابن هشام اللخمي : أنبأ ، وأشعر ، وأدرى .(١) ، وتابعه في زيادة (أنبأ) علي بن فضال المجاشعي .(٢)

وزاد ابن مالك "أدَرى" أيضاً.(٣)

ورد عليه أبو حيان فقال : "ولا حجةَ فيه على ذلك ؛ لأن الأكثر في كلام العرب تعدية درى بحرف جر ، تقول : دريتُ به ، والأقل تضمينها معنى عَلِم ، فتقول : دريتُ زيداً قائماً ، كما تقول : علمتُ زيداً عالماً ، وإذا كان كذلك ودخلت عليها همزة التعدية تعدت إلى واحد بنفسها ، وإلى آخر بحرف جر ، كما هو الأكثر فيها قبل دخول همزة التعدية ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ (٤) ليس قوله :﴿ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ ساداً مسد المفعولين ، فيكون بمنزلة أعلم في ذلك ، وإنما سدت مسد المفعول الذي يتعدى إليه بحرف الجر ، فهي جملة في موضع النصب ، تنوب عن مفعول واحد أصله بحرف الجر ، والدليل على أن "أدرى" لا يكون في التعدية إلى ثلاثة كـ أعلم أن الذين استقرَوا كلام العرب من جميع النحويين والبصريين إنما أنهوها إلى سبعة أفعال ، ولم يذكروا فيها "أدرى" بمعنى أعلم".(٥)

وزاد ابن مالك ـ أيضاً ـ " أرى " الحلمية فقال : " ومما ينبغي أن يلحق بـأعلم وأرى أختهما أرى الحلمية ، كـ قوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾ (٦) ؛ فإنه قد ثبت

---

(١) نسبت زيادة الثلاثة إلى ابن هشام اللخمي في همع الهوامع : ٥٧٣/١ ، ونسبت زيادة أشعر وأدرى إليه ـ أيضاً ـ في الارتشاف : ٤/ ٢١٣٣، ٢١٣٤، وحاشية يس على الخلاصة : ١٨٥/١ ، وينظر من صيغ العربية وأوزانها (أفعل) للدكتور / عبدالحليم عبدالباسط المرصفي : ٩٣ .

(٢) ينظر المقدمة في النحو : ٣٤ ، وشرح عيون الإعراب : ٨٤.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٠٣/٢.

(٤) الآية :١٧ سورة الانفطار.

(٥) التذييل : ١٦١/٦.

(٦) من الآية : ٤٣ سورة الأنفال.

إجراء رأى الحلمية مجرى رأى العلمية – واستدللت على ذلك فيما سلف [1] – فلزم من ذلك تعديتها إلى ثلاثة بهمزة النقل مع مساعدة الاستعمال ، كما لزم ذلك في الفعلين الآخرين لصحة الاستعمال ، وكان التنبيه عليها لثبوتها سماعاً دون معارض أولى من التنبيه على ما لم يثبت إلا بما فيه معارضة واحتمال ".[2]

وقد رد أبو حيان مذهب ابن مالك ـــ أيضاً ـــ فقال : "وما ذهب إليه من أن رأى الحلمية تتعدى إلى ثلاثة سماعاً مستدلاً بقوله تعالى :﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾ ليس بجيد ؛ لأنا نازعناه في ثبوت أن رأى الحلمية تتعدى إلى اثنين كـ علمت ، وبينا أن استدلاله على ذلك بقوله :﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً ﴾[3] ... لا حجة فيه [4]، ولئن سلمنا أن رأى الحلمية تتعدى إلى اثنين فلا يلزم من ذلك أن تتعدى بالهمزة إلى ثلاثة ؛ ألا ترى أن "ظن وزعم وحسب ووجد " تتعدى إلى اثنين ، ولا يجوز أن تعدى بالهمزة إلى ثلاثة ، وإنما اضطر في رأى الحلمية لذلك على زعمه لتعديها إلى ضمير متصل ، وقد رفعت الضمير المتصل ، فاضطر إلى القول بذلك ، وأما في قوله ـــ تعالى :﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾ فهذا المعنى مفقود ، فانتصاب (قَلِيلاً) على الحال ، والذي يدل على أنه حال جواز الحذف فيه والاقتصار على المنصوبين قبله ، فتقول : أراني الله في منامي زيداً ، وكذلك قبل همزة النقل تقول : رأيتُ في منامي زيداً ، فلو كان مفعولاً ثالثاً لما جاز حذفه

---

(١) يرى ابن مالك أن رأى الحلمية تجري مجرى رأى العلمية حيث قال : " وقد ألحقت العرب رأى الحلمية بـ رأى العلمية فأدخلتها على المبتدأ والخبر ونصبتهما مفعولين ... ومما يدل على صحة ذلك قوله تعالى ـــ : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً ﴾ ـــ من الآية :٣٦ = =سورة يوسف ـــ فأعمل مضارع رأى الحلمية في ضميرين متصلين بمسمى واحد ، وذلك مما يختص به علم ذات المفعولين وما جرى مجراها ". ينظر شرح التسهيل : ٨٣/٢ ، ٨٤.

(٢) ينظر شرح التسهيل : ١٠٢/٢.

(٣) من الآية :٣٦ سورة يوسف .

(٤) ذهب أبو حيان إلى أن (أعصر) في موضع النصب على الحال.

ينظر التذييل : ٦/ ٤٥.

اقتصاراً ؛ لأنه لا يجوز حذف الخبر اقتصاراً " [1] .

وعند الأخفش[2] ــ ونسب إلى ابن السراج [3] ــ ينقل بالهمزة إلى ثلاثة باقي أفعال القلوب قياساً ــ على علم ورأى ــ لا سماعاً ، فيقول : أحسبتك زيداً قائماً ، وكذا أظننتك ، وأخلتك ، وأزعمتك ، وأوجدتك .

قال ابن جني : "وأجاز أبو الحسن : ظُننتُ زيداً عمراً عاقلاً ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنّه عاقلاً ". [4]

وقد رد الجمهور [5] رأي الأخفش وابن السراج ، قال ابن الحاجب : " ... والتحقيق أن أنبأ يتعلق بمنبئ لا بنبأ ؛ لأن الفعل نفس النبأ ، ولا يتعلق بنفسه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : أنبأتُه نبأً ، أو أخبرتُه خبراً ... كان منصوباً على المصدر ، فإذا ذكرت خصوصية ذلك النبأ أو الخبر قلتَ : زيداً قائماً ، أو عمراً قائماً لم يخرج عن كونه مصدراً كما إذا قلت : قعد القرفصاءَ فكان مصدراً مثله في قعدتُ قعوداً ، بخلاف أعلم فإن المفعول الثاني والثالث ليسا نفس الإعلام ولا العلم بل متعلق العلم ". [6]

وقال ابن مالك : "...ومذهبه في هذا ضعيف ؛ لأن المُعدَّى بالهمزة فرع المُعدَّى بالتجرّد ،

---

(١) ينظر التذييل : ١٧١/٦ .

(٢) لم أجد رأي الأخفش في كتبه ، وينظر في النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري : ١٧٥/١، والمقتصد في شرح الأيضاح لعبد القاهر الجرجاني : ١ /٦٢٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٤/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٤٢ ، ومن صيغ العربية وأوزانها (أفعل) : ٩١ ،٩٢.

(٣) لم أجد رأيه في الأصول ، وينظر في التذييل : ١٦٨/٦ ، والارتشاف : ٢١٣٣/٤ ، وهمع الهوامع : ٥٧٤/١.

(٤) الخصائص : ١ / ٢٧١.

(٥) ينظر المساعد : ٣٨٢/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري : ٢٦٤/١.

(٦) ينظر شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب : ٨٩٨/٣ .

وليس في الأفعال متعدٍ إلى ثلاثة فَيُحْمَل عليه متعد بالهمزة ، فكان مقتضى هذا ألا ينقل علم ورأى إلى ثلاثة ، لكن ورد السماع بنقلهما فَقُبِل ، ووجب ألا يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع ..." [1] ، وقال الرضي فقال : "ولو جاز القياس في هذا لجاز ـ أيضاً ـ في غير أفعال القلوب ، نحو : أكسوتُك زيداً جبةً ، وأجعلتك زيداً قائماً ، ولجاز بالتضعيف ـ أيضاً ـ في أفعال القلوب وغيرها ، ولم يجز اتفاقاً ، ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية متعديها ولازمها بالتضعيف والهمزة ، نحو : أنصرتُ زيداً عمراً ، وذهّبتُ خالداً ، فثبت أن هذا موكول إلى السماع". (٢)

وقال السيوطي : " ولم يسمع". [3]

فظهر من ذكر هذه الردود قوة مذهب الجمهور ، وضعف مذهب الأخفش وابن السراج ؛ إذ لم يدللا على صحة ما ذهبا إليه.

وزاد الجرجانيُ (استعطى) كـ قولك: استعطيت خالداً بكراً درهماً [4].

وزاد الفراء (٥) (أخبر) كـ قولك : أخبرتُ علياً أخاك منطلقاً ، ومنه قول الشاعر :

وَمَا عَلَيْكِ إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً ... وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً أَنْ تَعُوْدِيْنِي [6]

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٥٧٣/٢.

(٢) شرح الكافية : ٤ / ١٤٢.

(٣) همع الهوامع : ٥٧٤/١.

(٤) لم أجد رأي عبدالقاهر في كتبه ، وينظر في الارتشاف : ٢١٣٤/٤ ، والهمع : ٥٧٤/١ ، وحاشية يس على الخلاصة : ١٨٥/١.

(٥) قد نسب ذلك إلى الفراء في التذييل : ٦/ ١٦٢.

(٦) البيت من البحر البسيط ، وهو لرجل من بني كلاب في شرح ديوان الحماسة للتبريزي : ٢/ ١٧١ ، برواية " خبرتني " و"رهن المنية " بدلاً من " وغاب بعلك "، والتصريح : ٢٦٥/١ برواية خُبِّرْتِني فيهما ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل على الألفية : ٦٩/٢ ، وشرح الألفية لابن جابر الأندلسي : ١١٠/٢.

والشاهد فيه : تعدي أخبر إلى ثلاثة مفاعيل .

وقد تابعه في ذلك علي بن فضال المجاشعي [1] ، ولم يذكرها المتقدمون من البصريين. [2]

وزاد الفراء [3] ـ أيضاً ـ (أنبأ) كـ قولك : أنبأتُ عبدالله حسناً مسافراً ، قال : "... وقوله :﴿ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ ﴾ [4] (من) فى موضع خفضٍ تردّها على (بِشرّ) وإن شئت استأنفتها فرفعتها؛ كما قال :﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [5] ولو نصبت (من) على قولك : أُنبئكم (من) كما تقول : أنبأتك خيراً ، وأنبأتك زيداً قائماً ، والوجه الخفض ". [6] ومنه قول الأعشى :

وَأُنْبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ ... كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ [7]

وقد تبعه في ذلك بعض المتأخرين. [8]

---

(١) ينظر شرح عيون الإعراب: ٨٤.

(٢) ينظر الارتشاف : ٤/٢١٣٣.

(٣) ينظر التسهيل : ٧٤ ، وشرح شذور الذهب : ٤٥٧ ، ٤٨٤ ، وقد نسب ذلك إلى الفراء في التذييل : ٦/ ١٦٢.

(٤) إشارة إلى قول الله تعالى ﴿ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ من الآية :٦٠ سورة المائدة.

(٥) من الآية :٧٢ سورة الحج.

(٦) معاني القرآن للفراء : ١/٣١٤ .

(٧) البيت من البحر المتقارب ، وهو للأعشى في ديوانه : ٢١١ ـ برواية " ونُبّئتُ " ، والبحر المحيط : ٣/٢٨٨ ، والمحرر الوجيز لابن عطية : ٢/ ٧٢ ، والحماسة المغربية مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب للجراوي التادلي : ١/١٤٣ ، وفي جميعها منسوب للأعشى ، وبرواية " ونُبّئتُ " ، وأما في شرح ابن عقيل : ٢/٧١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/٥٧١ فمن غير نسبة ، وبرواية " وأنبئت" ، وكذا في البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي : ١٤٧ .
والشاهد فيه تعدي أنبأ إلى ثلاثة مفاعيل .

(٨) ينظر المقتصد لعبدالقاهر: ١/٦٢٩ ، والمفصل : ٣٤١ ، والملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع: ١/٣٦٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ١/٤٤٩ ، وشرح شذور الذهب : ٤٨٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٢/ ، ٦٩ ، ٧١ .

وقد منع الجمهور ذلك ، وأوّلوا المستشهد به على:التضمين، أو حذف حرف الجـــر ، أو الحال. (١)

قال الرضي : "وأما أخبر ، وأنبأ ، فليسا مما صار بالهمزة متعدياً إلى ثلاثة بعد التعـــدي إلى اثنين ، بل لم يستعمل من ثلاثيهما فعل مناسب لهذا المعنى ، لكنهما ألحقا في بعـــض اســـتعمالاتهما بأعلم المتعدي إلى ثلاثة ، لأن الإنباء والإخبار بمعنى الإعلام ". (٢)

وقال العكبري :"... فأما نبّأت وأنبأت ففعلان متعديان إلى شيء واحد ، وإلى ثان بحرف الجر ، كقولك : نبأتُ زيداً عن حال عمرو أو بحال عمرو ،.وقد يحذف حرف الجر كـــــ قولـــه تعالى:﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾ (٣) أي عن هذا ، وقد ذهب قوم إلى أنه يتعدى بنفسه ، واستدل بهذه الآية. وليس فيه دليل لأنه قد استعمل في مواضع أُخَرَ بحرف الجر أكثر من استعماله بغير حرف الجـــر ، فالحكم بزيادة الحروف في تلك المواضع لا يجوز ، فأما حذف حرف الجر فأسوغ من الحكم بزيادته ، ولهذا كان أكثر كقولك : أمرتك الخير ، فأما قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾(٤) فـــ من عند سيبويه غير زائدة على ما أصّلنا ، وقال الأخفش : هي زائدة والمفعول الثالث محذوف (٥)، تقديره : قد نبأنا الله أخباركم مشروحةً ، وهذا ضعيف لثلاثة أوجه :

---

(١) ينظر همع الهوامع : ٥٧٤/١.

(٢) ينظر شرح الكافية : ٤ / ١٤٣ .

(٣) من الآية :٣ سورة التحريم.

(٤) من الآية :٩٤ سورة التوبة.

(٥) لم يتكلم الأخفش ـــ رحمه الله ـــ عن هذه الآيـــة في معـــاني القـــرآن ، وكلامـــه في هـــذه الآيـــة موافـــق لمذهبه القائل بزيادة من في الإيجاب . ينظر معاني القرآن للأخفش : ١/ ٩٨، ٢/ ٣٠٧ .

أحدها : الحكم بزيادة الحرف من غير ضرورة إلى ذلك.

والثاني : زيادة "من" في الواجب. وهو بعيد.

والثالث : حذف المفعول الثالث ، وهو كحذف المفعول الثاني في باب ظننت . وهو غير جائز . (١)

والراجح ما أجمع عليه النحويون من الاقتصار على " أعلم وأرى " ؛ لأنَّ تعدِّي الفعل بالهمزة من باب وضع اللغة ؛ ألا ترى أنَّ قولك : كلَّمتُ زيداً لا تجوز تعديته بالهمزة فلا تقول : أكلمتُ زيداً عمراً بمعنى مكَّنته من تكليمه ، ولم يرد السماع إلاَّ بـ " أعلمت وأريت " . (٢)

(١) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٢٥٦ ، ٢٥٧.

(٢) ينظر السابق : ١ / ٢٥٨.

أحكام لا تتغير:

ما ثبت لمفعولي علم ورأى من أحكام قبل دخول همزة النقل يثبت لهما بعد دخولها من كونهما مبتدأ وخبراً في الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق [1] بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل ، فمن ذلك : أعلمت الموظفَ الإخلاصَ واجباً ، الأصل : الإخلاصُ واجبٌ. وهما مبتدأ وخبر ، والإلغاء نحو : الإخلاصُ – أعلمت الموظفَ – واجبٌ ، ومنه قولهم: البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر [2]، فـ" نا" مفعول أول ، والبركة مبتدأ ، ومع الأكابر ظرف في موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : أعلمنا اللهُ البركةَ مع الأكابر ، والتعليق نحو: أعلمتُ الموظفَ للإخلاصُ واجبٌ ، وحذفهما للدلالة أن يقال لك : هل أعلمتَ أحداً عمراً قائماً ؟ فتقول : أعلمتُ سيداً ، وحذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة : أعلمتُ زيداً عمراً ، أي : قائماً ، أو أعلمتُ زيداً قائماً ، أي : عمراً قائماً. [3]

---

(١) يختص المتصرف من الأفعال القلبية نحو : ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت بالإلغاءُ والتعليق ، فالإلغاء هو: إبطال العمل لفظاً ومحلاً؛ لضعف العامل بتوسُطِه أو تأخُرِه كـ زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ، وزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ .

والتعليق هو : إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ماله صَدْرُ الكلام بعده ، وهو لام الابتداء نحو قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ) ـــ من الآية : ١٠٢ من سورة البقرة ـــ مَا النافيةُ نحو قوله تعالى : (لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هؤلاَءِ يَنْطِقُونَ) ـــ من الآية : ٦٥ سورة الأنبياء ـــ، والاستفهام نحو قوله تعالى : (وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ) ـــ من الآية : ١٠٩ سورة الأنبياء .

ينظر شرح الكافية للرضي : ١٦٨/٤ ، ١٦٩ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٥٤ ـ ٦٢ ، و شرح ابن عقيل على الألفية : ٦٥/٢.

(٢) ينظر هذا القول في الهمع : ٥٦٩/١، وأوضح المسالك : ٢ /٨٠ ، و شرح ابن عقيل على الألفية : ٦٥/٢.

(٣) ينظر من صيغ العربية وأوزانها (أفعل) : ٩٤ .

نقض العادة :

المعهود أن فَعَل إذا كان لازماً كان أفعَل متعدياً ، غير أنه قد ورد في اللغة نقيض ذلك [1]، وقد عقد ابن جني باباً في كتابه (الخصائص) سماه باب في نقض العادة قال فيه : "المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان فَعَل غير متعد كان أفعَل متعدياً ؛ لأن هذه الهمزة كثيراً ما تجئ للتعدية ، وذلك نحو : قام زيد وأقمتُ زيداً ، فإن كان فعل متعدياً إلى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعدياً إلى اثنين نحو : طعم زيد خبزاً وأطعمتُه خبزاً ، هذا هو الحديث أن تنقل بالهمز فَيُحدِثُ النقل تعدياً لم يكن قبله ، غير أن ضرباً من اللغة جاءت فيه هذه القضيَّةُ معكوسةً مخالفةً فتجد فعَل فيها متعدّياً وأفعَل غير متعدّ ، وذلك قولهم : وأجْفَلَ الظَّليمُ وجَفَلته الريح [2] ، وأشنق البعير — إذا رفع رأسه — وشنقتُه ، وأنزف البئر — إذا ذهب ماؤها — ونزفتُها ، وأقْشَع الغيمُ وقَشَعَتْه الريحُ [3] ، وأنسل ريش الطائر ونسلته [4] ، و أمْرَت الناقة — إذا درَّ لبنها — ومَرَيْتها فهذا نقض عادة الاستعمال ؛ لأن فعلت فيه متعد وأفعَلت غير متعد ؛ وعلة ذلك — عندى — أنه جعل تعدِّي فَعَلْت وجمود أفْعَلْت كالعوض لِـ فَعَلْت من غلبة أفْعَلْت لها على التعدي نحو : جلس وأجلسته ونهض وأنهضته ، كما جعل قلب الياء واواً في التقوى والفتوى عوضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها ، ونحو من

---

(١) ينظر المخصص لابن سيده : ١٥ /٥٦ ، والارتشاف : ٢٠٩٥/٤، والسماع والقياس للعلامة /أحمد تيمور: ٦٧ .

(٢) جَفَل الظليم يَجْفِل جُفُولا ، وأجفل : ذهب في الأرض وأسرع. ، وجَفَلت الريح السحاب تَجْفِله جَفْلا : ضربته واستخفته ، وهو الجَفْل.

ينظر فعلت وأفعلت للسجستاني : ١٥٥ ، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، واللسان (ج ف ل) .

(٣) قَشَعَتِ الريحُ السحابَ ، أي : كشفته ، فانقَشَعَ وتَقَشَّعَ وأقْشَعَ — أيضاً. وقَشَعَتْهُ أنا. والقِشْعَةُ بالكسر : القطعة من السَحاب تبقى بعد انقشاع الغيم.

ينظر اللسان (ق ش ع) ، والسماع والقياس للعلامة /أحمد تيمور : ٦٨.

(٤) يقال : نَسَلَ الطائر ريشه ينسُلُ وينسِلُ نَسْلاً ، والنَسيلُ والنُسالُ بالضم : ما سقط من ريش الطائر ووبر البعير وغيره. ينظر تهذيب اللغة للأزهري (ن س ل) .

ذلك ما جاء عنهم من أفعَلته فهو مفعول ، وذلك نحو : أحببتُه فهو محبوب ، وأجنّه الله فهو مجنون ، وأزكمه فهو مزكوم.

قالوا : وعِلّة ما جاء من أفعَلته فهو مفعول نحو : أجنّه الله فهو مجنون ، وأسلّه الله فهو مسلول وبابه – أنهم إنما جاءوا به على فُعِل نحو جُنّ فهو مجنون وزُكِم فهو مزكوم وسُلّ فهو مسلول . وكذلك بقيّته ". (١)

ومن تلك الأفعال التي خالفت المعتاد ، وخرجت عن المألوف : أَكَبَّ وكَبَّه ، وهو نادر والقياس عكسه (٢) ، وكذلك رَبَعْتُ القومَ وأَرْبَعوا (٣) ، وعَرَضْتُ الشيءَ فَأَعْرَضَ (٤) ،

وهي أفعال مسموعة عن العرب لا يقاس عليها .(٥)

---

(١) ينظر الخصائص : ٢/٢١٥–٢١٧، وقد نقل السيوطي كلام ابن جني في الأشباه والنظائر: ١/٣٨٢ – ٣٨٤ .

(٢) يقال : كَبَبْتُ زيدا كَبّا – ألقيته على وجهه – فأَكَبَّ هو .

ينظر الألفات : ٨٧ ، والمصباح المنير(ك ب ب) ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي : ١/ ١٩٠ ، ودراسات لأسلوب القرآن – القسم الثاني : ١/ ٨٥.

(٣) (رَبَعْتُ) القوم أربعهم – بفتحتين – إذا أخذت من غنيمتهم المرباع ، أو ربع مالهم ، وإذا صرت رابعهم – أيضاً – وفي لغة من بابي : قتل وضرب ، وكانوا ثلاثة (فَأَرْبَعُوا) ، وكذلك إلى العشرة إذا صاروا كذلك ، ولا يقال في التعدي بالألف ولا في غيره إلى العشرة.

المصباح المنير(رب ع).

(٤) (عَرَضْتُ) الشيء (عَرْضاً) من باب ضرب (فَأَعْرَضَ) هو بالألف ،أي :أظهرته وأبرزته فظهر هو وبرز .

ينظر كتاب الأفعال لابن القطاع : ٢/ ٣٢٤ ، والمصباح المنير(ع رض).

(٥) ينظر الهمع : ٣/١١، وكتاب الأفعال لابن القطاع : ١/ ٣٢٤ ، والمصباح المنير(ع رض).

وقد عقد كثير من اللغويين في كتبهم باباً تحت عنوان "أفْعَلَ الشيءُ وفَعَلْتُه" ، وقد ذكروا فيه عدة أفعال جاء مجردها متعدياً ، وزائدها لازماً ، منهم ابن قتيبة (١) ، وابن فارس (٢) ، وابن سيده (٣) ، والفيومي (٤) ، والسيوطي .(٥)

خامساً : أثرها على المعنى :

تدخل همزة النقل على الكلمة فيتغير معناها ، قال سيبويه : " هذا باب افتراق فعَلت وأفعَلت في الفعل للمعنى ، تقول : دخل وخرج وجلس ، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت : أخرجه وأدخله وأجلسه ، وتقول : فزع وأفزعتُه ، وخاف وأخفتُه ، وجالَ وأجلتُه ، وجاء وأجأته ، فأكثر ما يكون على فَعِل إذا أردت أنّ غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على

---

(١) ينظر أدب الكاتب : ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

(٢) ينظر الصاحبي : ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٣) ينظر المخصص : ١٥ /٥٦ ، ٥٧ .

(٤) قال الفيومي ـــ في خاتمة كتابه "المصباح المنير" ـــ : " (باب فَعَلَ الشيء و فَعَلْتُه) و عبارة المتأخرين (يتعدى و لا يتعدى) و (يستعمل لازماً و متعدياً) وقد جاء قسم تعدى ثلاثيه وقصر رباعيه عكس المتعارف ، نحو : أجفل الطائرُ وجفّلتُه ، وأقشعَ الغيمُ وقشعتُه الريحُ ، وأنسلَ ريشُ الطائر ، أي : سقط ونسلتُه ، وأمْرتِ الناقة ـــ درّ لبنها ـــ ومريتُها ، وأظْأرتِ الناقة ـــ إذا عطفت على بوّها ـــ وظأرتُها ظأراً ـــ عطفتها ـــ وأعرضَ الشيءُ ـــ إذا ظهر ـــ وعرّضتُه أظهرته ، وأنقعَ العطَشُ ـــ سكن ـــ ونقعَه الماء سكّنه ، وأخاض النهرُ و خضتُه ، وأحجمَ زيدٌ عن الأمر ـــ وقف عنه ـــ وحجَمتُه ، وأكبّ على وجهه و كبَبْتُه ، وأصرمَ النخلُ والزرع وصرَمتُه ، أي : قطعته ، وأمخضَ اللبنُ ، ومخَضتُه ، وأثلثُوا ـــ صاروا بأنفسهم ثلاثة ـــ و ثلّثتهم صرت ثالثهم ، وكذلك إلى العشرة ، وأبشر الرجلُ بمولود سُرّ به وبشّرتُه ".

المصباح المنير:٢/ ٦٨٧.

(٥) ينظر المزهر : ٢/ ٨٦.

أفعلت". [1] وقال الزمخشري عند تفسير قول الله ــ تعالى ــ ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [2] فَـ ﴿ أَجَاءَهَا﴾ أجاء منقول من جاء إلا أن استعماله قد تغير بعد النقل إلى معنى الإلجاء ؛ ألا تراك لا تقول : جئتُ المكان وأجاءنيه زيد ، كما تقول : بلغتُه وأبلغنيه ، ونظيره "أتى" حيث لم يستعمل إلا في الإعطاء ، ولم تقل : أتيتُ المكان وآتانيه فلان". [3]

وقد سأل نافع بن الأزرق سيدنا ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ عن الآية السابقة فقال نافع : " أخبرني عن قوله ــ تعالى ــ : ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ ﴾ ، فقال سيدنا ابن عباس : ألجأها ، قال : وهل تعرف العرب ذلك قال : نعم ؛ أما سمعت حسان بن ثابت يقول:

إذ شَدَدْنا شَدَّةً صادقَةً		فأجأناكمْ إلى سفحِ الجبلْ [4][5]

أما الفراء فظاهر كلامه في غير موضع يدل على أن همزة النقل عنده لا تُغَيِّر المعنى بعد دخولها [6] ، حيث يقول بعد أن ذكر الآية السابقة: " ...المعنى – والله أعلم – فجاء بها المخاض إلى جذع النخلة" [7] ، ويقول ــ أيضاً ــ " ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ ﴾ معناه: فجاء بها المخاض". [8]

وهو ما ذهب إليه أبوحيان حيث قال راداً كلام الزمخشري :" أما قوله وقول غيره : إن الاستعمال غيره إلى معنى الإلجاء فيحتاج إلى نقل أئمة اللغة المستقرئين ذلك عن لسان العرب ، والإجاءة تدل على المطلق فتصلح لما هو بمعنى الإلجاء ، ولما هو بمعنى الاختيار ، كما لو قلت:

---

(١) الكتاب : ٤/٥٥.

(٢) من الآية :٢٣ سورة مريم.

(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري : ٣/١٢ .

(٤) البيت من البحر الرمل ، وهو للشاعر في ديوانه : ١٧٦، والإتقان :١/٣٤٩، والروض الأنف في تفسير السيرة النبوية للسهيلي : ٣/٣٢٨ ، و سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي للعاصمي المكي : ٢/ ١٤٦.

(٥) ينظر الإتقان :١ / ٣٤٩ .

(٦)معاني القرآن : ٢/١٦٤.

(٧) السابق: ١/١٩.

(٨) السابق :٢/٣١٠.

أقمت زيداً ، فإنه قد يكون مختاراً لذلك ، وقد يكون قد قسرته على القيام ، وأما قوله : ألا تراك لا تقول إلى آخره فمن رأى أن التعدية بالهمزة قياس أجاز ذلك ولو لم يسمع ، ومن لا يراه قياساً فقد سمع ذلك في جاء حيث قالوا : أجاء فيجيز ذلك ، وأما تنظيره ذلك بـ آتيّ فهو تنظير غير صحيح ؛ لأنه بناه على أن الهمزة فيه للتعدية وأن أصله أتى وليس كذلك ، بل آتى مما بُني على أفعل وليس منقولاً من أتى بمعنى جاء ؛ إذ لو كان منقولاً من أتى المتعدية لواحد لكان ذلك الواحد هو المفعول الثاني ، والفاعل هو الأول إذا عديته بالهمزة تقول : أتى المال زيداً ، وآتى عمرو زيداً المال فيختلف التركيب بالتعدية ؛ لأن زيداً عند النحويين هو المفعول الأول والمال هو المفعول الثاني، وعلى ما ذكره الزمخشري كان يكون العكس ، فدل على أنه ليس على ما قاله ، و ـ أيضاً ـ فـ آتى مرادف لـ أعطى فهو مخالف من حيث الدلالة في المعنى . وقوله : " ولم تقل أتيتُ المكان وآتانيه" . هذا غير مسلم بل يقال : أتيتُ المكان كما تقول : جئتُ المكان . وقال الشاعر :

أَتَوْا ناري فقلتُ مَنُونَ أنتم ؟ فقالوا : الجنُّ قلتُ : عِمُوا ظَلاما[1]

ومن رأى النقل بالهمزة قياساً قال أتانيه "[2]

وقد ذكرت كثير من كتب النحو [3] واللغة [4] عند حديثها عن معاني (أفعَل) أنها ترد متحدة في المعنى مع (فعَل) ، وقدمت أمثلة في ذلك ، وقد ألفت رسائل لغوية تحمل هذا الاسم

---

(١) البيت من البحر الوافر ، وهو لتأبط شراً في ديوانه : ٩٦ ، ولشَمِرِ بنِ الحارثِ الضَبّيّ في تاج العروس للزبيدي : ٨/ ٢٥ ، ١٥/ ٤١٩ ، ولتأبط شرا أو لشمر الغساني أو لخديج بن سنان الغساني في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٤/ ٩٠ ، ٩١، ولشمير بن الحارث أو تأبط شراً في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي : ٦/ ١٦٨ ، وبلا نسبة في الكتاب : ٢/ ٤١١ ، والمقتضب : ٢/ ٣٠٧ ، والخصائص : ١/ ٢٩ .

المفردات : منون أنتم : أراد من أنتم فأثبت الواو والنون في حال الوصل ، وهذا شاذ ، والأصل ألا يختلف لفظ (من) في إفراد ولا تثنية ولا جمع ، كما أن الشاعر قد حرك النون الساكنة ـ أيضاً .

(٢) البحر المحيط : ٦/ ١٧١ ، ١٧٢ ، . ودراسات لأسلوب القرآن ـ القسم الثاني :١/ ١٠٦.

(٣) ينظر الكتاب : ٤/ ٦١ ، ٦٢ ، والأصول : ٣/ ١١٨ .

(٤) ينظر غريب الحديث لابن قتيبة : ١/ ٤٠٧ ، وأدب الكاتب لابن قتيبة :٣٤٣.

(فعَلت وأفعَلت) [1] ، أو (فعَل وأفعَل) [2] اهتمت باتحاد الصيغتين أو باختلافهما ، أو بمجيء إحداهما دون الأخرى ، وقدمت أمثلة لكل نوع ، على أن الاهتمام الأكبر لتلك الرسائل ومعها بعض الكتب اللغوية كان لاتحاد الصيغتين في المعنى [3] ، بل لقد ألف أبو منصور الجواليقي كتاباً سمّاه " ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد " ، وكان مما ذكره النحويون واللغويون في صيغة (أفعَل) أو(أفعَلت) ما كانت الهمزة فيه للنقل باتفاق المعنى أو اختلافه .

فالراجح إذن أن دخول الهمزة على الفعل لا يُحَتِّم تَغيُّر المعنى ، فقد يَتَغيَّر ، وقد لا يَتَغيَّر ـــ وهو الأكثر ـــ :

فمن الأول : جاز الرجلُ ، أي : استقى الماء ، وأجاز الرجلَ ، أي : أعطى جائزة . [4]

ومن الثاني : (نعم الله بك عيناً ، وأنعم الله بك عيناً) [5] ، و(نزفتِ البئرُ وأنزفتُهَا) [6] و(بان الأمرُ وأبان الأمرَ) [7]، فالمعنى فيما سبق واحد .

---

(١) ممن كتب تحت عنوان (فعلت وأفعلت) أبو زيد الأنصاري ، وأبو حاتم السجستاني ، و الزجاج ، وابن الأنباري ، وأبو علي القالي . ينظر الفهرست لابن النديم :٨١ ، ١٢٥، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي : ٤٥٣/١، ٥٨٣ ، ٢/ ٨٧ .

(٢) ممن كتب تحت عنوان (فعل وأفعل) أبو عبيدة معمر بن المثنى ، والأصمعي ، وابن السكيت . ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان : ١٧٦/٣ ، ٥/ ٢٩٣، ٤٠٠/٦ ، والبغية : ١١٣/٢ ،٢٩٥ .

(٣) ينظر من صيغ العربية وأوزانها (أفعل) : ٤٧ ، ٤٨ .

(٤) فعلت وأفعلت للزجاج :٦٢.

(٥) ينظر السابق:١٢٠، والأصول : ٣/ ١١٧.

(٦) فعلت وأفعلت للزجاج :١٢٠.

(٧) السابق.٥٢.

المبحث الثاني

همزة النقل بين السماع والقياس

اختلف النحويون في حكم النقل بالهمزة على مذاهب :

أحدها : أنه سماعٌ في اللازم والمتعدي [١] ، وهو ظاهر كلام المبرد ، حيث قال : "واعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة نحو : ضربَ وعلمَ ومكث ، وذلك أنك تقول : دخل زيدٌ وأدخلته ، وخرجَ وأخرجته فتلحقه الهمزة إذا جعلتَه محمولاً على فعل ، وكذلك تقول : حسُن زيد ثم تقول : ما أحسنه ! لأنك تريد : شيء أحسنه " [٢]، ثم أخذ يلتمس وجهاً للمسموع مما جاء على خلاف ذلك فقال : " فإن قيلَ : فقد قلتَ : ما أعطاه للدراهم وأولاه بالمعروف ! وإنما هو من أعطي وأولى . فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة فإنما أصله الثلاثة والهمزة في أوله زائدة ". [٣] ونظّر له بما جاء محذوف الزوائد (ليل غاضٍ) (٤) و(دلو الدالِ) (٥)، وصنيعه هذا يشهد بأن النقل بالهمزة موقوف على السماع .[٦]

---

(١) ينظر شرح مختصر التصريف العزي : ٤٦ ، والسماع والقياس للعلامة /أحمد تيمور :٣٤، ٤٢، ٤٣، ودراسات لأسلوب القرآن ــ القسم الثاني :١/ ٨٤ ، ٨٥.

(٢) المقتضب : ٤/ ١٧٨.

(٣) السابق : ٤/ ١٧٨.

(٤) ليل غاض أي : مظلم ، يقال : أغْضَى الليلُ أي : أظْلَم . ينظر لسان العرب(غ ض و) .

(٥)أدليت الدَّلْو : إذا أرسلتها في البئر لتملأها ، يقال : دلوتُها أدلوها دلْواً إذا أخرجتها وجذبتها من البئر ملأى. ينظر تهذيب اللغة للأزهري : (دل و) .

(٦) ينظر المقتضب : ٤/ ١٧٩ ، وحاشية الشيخ / محمد عبدالخالق عضيمة على المقتضب :٤/ ١٨١.

ثانيها : أنه قياسٌ فيهما ، وهو رأي الأخفش [1] ، وظاهر مذهب الفارسي . [2]

ثالثها : أنه قياسٌ في اللازم إذا لم تدخل عليه الهمزة لمعنى آخر، فيقال منه ما لم يسمع قياساً على ما سمع لأنه كثر ، وأما المتعدي فالسماع حاكم فيه ، فلا يقال فيه إلا ما قالته العرب ، وهو ظاهر مذهب سيبويه حيث قال : " واعلم أنك لا تقول : دُونِى كما قلت : عَلَىَّ لأنّه ليس كلُّ فعل يجئ بمنزلة أَوْلِنى قد تعدّى إلى مفعولين فإنّما عَلَىّ بمنزلة أَوْلِنى ودُونَكَ بمنزلة خُذْ ؛ لا تقول : آخِذْنِى درهماً ولا خُذْنِى درهماً " [3] ، وقال في موضع آخر : " ... وقد يجيء الشيء على فعَّلْت فيشرَك أفعلْت كما أنهما قد يشتركان في غير هذا ، وذلك قولك : فَرِحَ وفرَّحته وإن شئت قلتَ : أفرحْته، وغرِمَ وغرَّمته وأغْرَمته إن شئتَ ، كما تقول : فزَّعته وأفزعته ، وتقول : مَلُح ومَلَّحته ، وسمعنا من العرب من يقول : أمْلَحته كما تقول : أفزعته ، وقالوا : ظَرُفَ وظَرَّفته ونَبُلَ ونبَّلْته ، ولا يستنكر أفعَلْت فيهما ، ولكنّ هذا أكثرُ واستُغْنِي به ، ومثل أفرحت

وفرَّحت: أنزلْت ونزَّلت ، قال الله ﷻ: ﴿ وَقَالُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ

---

(١) ينظر رأيه في الارتشاف : ٤/٢٠٩٣ ، والمساعد : ١/٤٤٦.

(٢) ينظر مذهبه في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسي : ١١٧ ، ١١٨ .

(٣) الكتاب : ١/٢٥٠.

عَلَى أن يُنَزِّلَ آيَةً ﴾ (١) (٢)...". (٣)

قال ابن أبي الربيع : " وعلى هذا المذهب أكثر النحويين وهو الصواب ". (٤)

ووصفه ابن هشام بأنه "المذهب الحق". (٥)

رابعها : أنه قياسٌ مطلقاً في غير باب عَلِم ، وعليه أبو عمرو بن العلاء (٦) ، وجماعةٌ. (٧)

الخامس : التفصيل بين أن يكون الفاعل يكتسب من الفعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل أو لا ، فإن كان يكتسب نحو: قام وقعد كان النقل قياسياً فيقال : أقمتُه وأقعدته أي جعلته على هذه الصفة ، وإن كان لا يكتسب بأن كان لا يصير على هيئة لم يكن عليها ، ولا حصل في ذاته وصف

---

(١) من الآية : ٣٧ سورة الأنعام.

(٢) الآية الكريمة في الكتاب تحقيق الشيخ / هارون : ٥٦/٤ ، وفي طبعة بولاق : ٢٣٤/٢ ، (لولا أُنزِل) وفي المصحف (نُزِّل) ، وبعد البحث في كتب القراءات ، وسؤال بعض علماء القراءات الأثبات — هو الشيخ عبدالمنعم الواحي من علماء القراءات المشهود لهم في بني عدي — تبين أن (نُزِّل) لم يقرأ إلا بالتشديد ، فلعل هناك سقطاً ، أو سهواً من الناسخ لم يُتَنَبَّه إليه . قوله تعالى (قل إن الله قادر على أن ينزل آية) قرأ ابن كثير بالتخفيف (يُنْزِل) ، وحجته أن (نزّل وأنزل) لغتان مثل : نبّأته وأنبأته ، وعظّمته وأعظمته ، وقرأ الجمهور بالتشديد (يُنَزِّل) من (نَزّل يُنَزِّل) ؛ وحجتهم أن قبلها (لولا نُزِّل) ،.

وعلى هذا فاستشهاد سيبويه صحيح على قراءة التخفيف ؛ لأن (نُزِّل) — في أول الآية — متعد بالتضعيف لا غير، و(يُنَزِّل) متعد بالهمزة من أنزل المنقول من نَزَل ، على أن (يُنَزِّل) قد ضبطت في نسختي الكتاب بالتشديد ، وقد تقدم أن الاستشهاد إنما يصح على قراءة التخفيف.

ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه : ٨٥/١ ، وحجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة : ١/ ١٠٦ ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري : ٢/ ٢٤٩ .

(٣) الكتاب : ٥٥/٤ ، ٥٦ .

(٤) البسيط : ٤٢٢/١.

(٥) ينظر المغني : ٦٨٧/١.

(٦) ينظر رأيه في التذييل : ١٦٩/٦ ، والمساعد : ٤٤٦/١.

(٧) لم أقف على تحديد لهم ، ينظر رأيهم في الارتشاف : ٢٠٩٣/٤ ، والهمع : ١١/٣ .

باقٍ نحو: أشربت بكراً ماءً قبح النقل .[1]

وهو ما ذهب إليه السهيلي[2] وابن قيم الجوزية ، قال الأخير: "... ولكن ينبغي التفطن لضابط حسن ، وهو : أنه ينظر إلى كل فعل حصل منه في الفاعل صفة ما فهو الذي يجوز فيه النقل؛ لأنك إذا قلت : أفْعَلتُه فإنما تعني جعلته على هذه الصفة ، وقلما ينكسر هذا الأصل في غير المتعدي إذا كان ثلاثياً ، نحو : قعد وأقْعَدته ، وطال وأطَلْتُه .

وأما المتعدي فمنه ما يَحْصُل للفاعل منه صفة في نفسه ولا يكون اعتماده في الثاني على المفعول فيجوز نقله ، مثل : طعِم زيدٌ الخبزَ وأطْعَمتُه ، وكذلك جَرِع الماءَ وأجْرَعتُه ، وكذلك بلِع وشَمّ وسمِع ؛ وذلك لأنها كلها تجعل في الفاعل منها صفة في نفسه غير خارجة عنه ؛ ولذلك جاءت أو أكثرها على فعِل ــ بكسر العين ــ مشابهة لباب (فزِع وحذِر وحزِن ومرِض) إلى غير ذلك مما له أثر في باطن الفاعل وغموض معنى ؛ ولذلك كانت حركة العين كسرة ؛ لأن الكسرة خفض للصوت وإخفاء له فشاكل اللفظ المعنى ، وأما أكل وأخذ وضرب فلا ينقل ؛ لأن الفعل واقع بالمفعول ظاهر أثره فيه غير حاصل في الفاعل منه صفة ؛ فلا تقول : أضربتُ زيداً عمراً ، وأقتلتُه خالداً ؛ لأنك لم تجعله على صفة في نفسك كما تقدم..."[3]

وما ذكراه لا يتأتي في مثل : قرُب الشيء ، وحكَم فلان ، وقوِي الشيء وغيرها ، مع أنه يحصل في الفاعل صفة من الفعل كالقرب والحكم والقوة ، ومع هذا لا تتعدى بالهمزة قياساً . (٤)

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢٠٩٣/٤ ، والهمع : ١١/٣ ، ومن صيغ العربية وأوزانها (أفعل) : ٧٢.

(٢) نتائج الفكر في النحو للسهيلي : ٣٢٧ ــ ٣٢٩ .

(٣) ينظر بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية : ٢ / ٢٨٩ ، ٢٩٠.

(٤) ينظر القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسة وتقويماً لخالد بن سعود العصيمي : ١٠٨.

سبب الخلاف :

يرجع سبب خلاف النحويين إلى أن من نظر إلى أن أفعالاً كثيرة تدور في كلامهم ولم يدخلوا عليها همزة النقل نحو : ظرف ، ضرب ، مدح . فلم يقولوا : ما أظرفه ، ولا أضرب زيداً عمراً ، أو أمدحه فلاناً جعل ذلك دليلاً على أنهم لم يقصدوا لجعله قياساً مطرداً فوقف بهذه الصيغة عند حد السماع ، ومن نظر إلى أن استعمال همزة النقل لتعدية اللازم بالغ في الكثرة الكفاية لإجراء القياس فرق بين النوعين ؛ فجعل دخولها على اللازم مقيساً ، ووقف دخولها على المتعدي إلى واحد على السماع ، ومن نظر إلى أنها تدخل على اللازم والمتعدي إلى واحد بكثرة ، وهذه الكثرة المتحققة في النوعين تكفي في نظره لإباحة القياس سوّى بينهما ، وجعلهما في صحة القياس سواء . (١)

قرار مجمع اللغة العربية في النقل بالهمزة :

قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسية النقل بالهمزة في اللازم ، وقراره : " يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية " .(٢)

(١) ينظر من صيغ العربية وأوزانها (أفعل) : ٧٢.

(٢) ينظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة : ١/ ٣٧ وما بعدها ، ومحاضر جلسات المجمع : ٣٦٣ .

وقد استند المجمع في قراره إلى ما يأتي :

١- أن الأفعال الثلاثية تمثل معظم أفعال اللغة العربية .

٢- أن الفعل الثلاثي ومصدره ومشتقاته تؤدي أكثر أغراض الناطقين بالعربية ، وخاصة أهل العلوم والصناعات .

٣- حاجة واضعي مصطلحات العلوم للتعدية بالهمزة .

وهو الصواب ؛ لكثرة ما نقل من الثلاثي المتعدي بالهمزة ، وليس هناك ما يخالفه ، وما كان كذلك ينبغي أن نقبل القياس عليه . (١)

وقد سكت المجمع عن حكم النقل بالنسبة إلى غير اللازم ، ويبدو أنه لا يميل إلى جعل النقل بالهمزة في المتعدي لواحد قياسياً ، وقد وضح هذا في رد لجنة الأصول على اقتراح لأحد الأعضاء يرى فيه قياسية كل صيغ الزوائد ، حيث كان الرد " ليس من الخير الموافقة جملة على قياسية الصيغ ، والمجمع يقر منها ما تقتضيه الحاجة ..." . (٢)

والرأي ما رآه المجمع ؛ إذ إن جعل النقل بالنسبة للمتعدي لواحد قياسياً قد يوقعنا في محظور ، وذلك بإدخال همزة النقل على أفعال لم ترد لها أمثلة في أساليب العرب مما يجعلها غير مألوفة على السمع والذوق العربيين ، وقصر ذلك على ما تقتضيه الحاجة نظرة موضوعية لمنع الحرج والتضييق.(٣)

---

(١) ينظر القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسة وتقويماً : ١١٠.

(٢) ينظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة : ١٨/ ٩٠ .

(٣) ينظر من صيغ العربية وأوزانها (أفعل) : ٧٣.

المبحث الثالث

الفرق بين همزة النقل وباء النقل

تعد همزةُ النقل وباء النقل من أكثر المُعَدِّيات استعمالاً في لغة العرب ، وقد ذكر النحويون بينهما فارقاً لفظياً وآخر معنوياً.

أولا : الفارق اللفظي :

تدخل الهمزةُ على اللازم والمتعدي من الأفعال كما تقدم ، وأما الباء فأصل التعدية بها أن يكون ذلك في الفعل اللازم[1] ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [2] ، فالباء هي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى اللازم إلى المفعول به ، فإذا كان الفعلُ متعدياً فقياسه أن يُعدَّى بالهمزة ، تقول : طَعِمَ عليٌّ اللَّحْمَ ، ثم تقول : أطعمتُ علياً اللحمَ ، ولا يجوز أن تقولَ : طعمتُ علياً باللحم ، وإنما جاء ذلك قليلاً بحيث لا ينقاس ، من ذلك : دفع ، وصكَّ ، تقول : صَكَّ الحَجَرُ الحَجَرَ ، وتقول : صَكَكتُ الحَجَر بالحجر ، أي جعلته يصكه .[3] وكذلك قالوا : صككتُ الحجرين أحدهما بالآخر نظير : ﴿ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [4] فالباء للتعدية كالهمزة .

قال سيبويه ــ وقد ذكر التعديةَ بالهمزة والتضعيف ــ : "وعلى ذلك دَفعتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ على قولك : دَفَعَ الناسُ بعضُهم بعضاً ودخولُ الباء ههنا بمنزلة قولك : ألزمتُ ، كأنَّك قلتَ في التمثيل : أَدْفَعْتُ كما أنكَ تقول : ذهبتُ به من عندنا وأذهبتَه من عندنا ، وأخرجتُه معك وخرجتُ به معك ... ومثل ذلك : صَكَكتُ الحَجَرَيْنِ أَحَدَهما بالآخَر على أنه مفعول من اصْطَكَّ

---

(١) ينظر الجنى الداني : ٣٧.

(٢) من الآية : ٢٠ سورة البقرة.

(٣) ينظر البحر المحيط : ٢ /٢٧٩ ، ٣/٥١٠ ، والجنى الداني : ٣٧ .

(٤) من الآية : ٢٥١ سورة البقرة ، ٤٠ سورة الحج.

الحجرانِ أحدُهما بالآخَر ومثل ذلك قوله ﷻ : ﴿ وَلَوْلاَ دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [1] ". [2]

قال أبو البقاء الكفوى : "والتعدية بالهمزة أولى من التعدية بالباء من حيث اللفظ ؛ وذلك لأن الباء من حروف المعاني ، وهي كلمة على حيالها منفصلة عما عُدِّي بها ، متصلة بمدخولها ، دالة على معنى التعدي ، لها أثر لفظي وهو الجر ، وأثر معنوي وهو إيصال متعلقها بأن تغير معناه إلى مدخولها ، والتعدية بالهمزة أخصر ؛ لأن الهمزة من حروف المباني كألف (ضارب) فـ (أذهب) مثلاً كلمة واحدة حقيقة ، فالمجموع دال على المعنى ؛ فكانت أولى لفظاً من التعدية بالباء ".(٣)

ثانياً : الفارق المعنوي :

مذهب الجمهور[4] أن باء النقل بمعنى همزة النقل ، لا تقتضي مشاركةَ الفاعل للمفعول ، فإذا قلت : خرجتُ بزيد فمعناه أخرجتُ زيداً ولا يلزم أن تكون أنتَ خرجتَ .

وذهب المبرد [5] ، والسهيلي ، وابن قيم الجوزية [6] إلى أن باء النقل تقتضي مصاحبةَ الفاعل للمفعول في الفعل بخلاف الهمزة. فإذا قلتَ : قمتُ بزيد دل على أنك قمتَ وأقمتَه ، وإذا قلتَ : أقمتُ زيداً لم يلزم أنك قمتَ ، ومنه قوله ﷻ: ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ [7]،

---

(١) قرأ نافع وأبو جعفر ويعقوب والحسن بكسر الدال وألف بعد الفاء مصدر دفع ثلاثيا نحو : كتب كتابا ، ويجوز أن يكون مصدر دافع كـ قاتل قتالاً .

ينظر إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر للبناء الدمياطي : ١ / ٢٩٤ ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري :٢/٢٦٢.

(٢) الكتاب : ١٥٣/١ .

(٣) الكليات لأبي البقاء الكفوى :١٢٩٩ .

(٤) ينظر البحر المحيط : ٢١٤/١ ، والجنى الداني : ٣٨.

(٥) ينظر المقتضب : ١٠٤/٢.

(٦) ينظر بدائع الفوائد : ٧٢٠/٣.

(٧) من الآية : ٧٨ سورة الحج.

قال السهيلي : " ... وكذلك تسامح النحويون ــ أيضاً ــ في الباء وجعلوهما ــ يعني هي والهمزة ــ بمعنى واحد في حكم التعدية ، ولو كان ما قالوه أصلاً لجاز في أمرضته أن تقولَ : مرضتُ بـه ، وفي أسقمتُه أن تقولَ : سقمتُ به ، وفي أعميتُه أن تقولَ : عميتُ به قياساً علي أذهبتُه وأذهبتُ به ، ويأبى الله ذلك والعالمون ؛ فإنما الباء تعطي مع التعدية طرفاً من المشاركة في الفعل ولا تعطيه الهمزة ؛ فإذا قلت : أقعدتُه فمعناه جعلته يقعد ولكنك شاركتَه في القعود فجذبته بيدك إلى الأرض أو نحو ذلك ، فلا بدَّ من طرف من المشاركة إذا قلت : قعدتُ به ودخلتُ به وذهبتُ به بخلاف أدخلتُه وأذهبتُه.

فإن قلت : فقد قال الله ــ سبحانه ــ : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [1] و﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ [2] ، ويتعالى سبحانه عن أن يوصفَ ويضاف إليه طرف منه ، وإنما معناه أذهبَ نورَهم وسمعَهم.

قلنا في الجواب عن هذا : النورُ والسمعُ والبصرُ كان بيده سبحانه ، وقد قال : بيده الخير وهذا من الخير الذي بيده ، وإذا كان بيده فجائز أن يقال : ذهب به على المعنى الذي يقتضيه قوله سبحانه بيده كائناً ما كان ذلك المعنى ، فعليه ينبني ذلك المعنى الآخر الذي في قوله : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ مجازًا ــ كان ــ أو حقيقةً ؛ ألا ترى أنه لما ذكر الرجسَ كيف قال : ﴿ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ﴾ [3] ولم يقل يذهب به وكذلك قال : ﴿ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ ﴾ [4]...". [5]

قال المرادي : "وهذا ظاهر البعد" . [6]

---

(١) من الآية : ١٧ سورة البقرة.

(٢) من الآية : ١٢ سورة البقرة.

(٣) من الآية : ٣٣ سورة الأحزاب.

(٤) من الآية : ١١ سورة الأنفال.

(٥) الروض الأنف للسهيلي : ١٨٨/٢ ، ١٨٩ .

(٦) الجنى الداني : ٣٨.

ومذهب الجمهور هو الراجح لما يأتي :

١- قراءة اليماني : ﴿ أَذْهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (١) وهذا يدل على مرادفة الباء للهمزة ، ونسبة الإذهاب إلى الله تعالى حقيقة ؛ إذ هو فاعل الأشياء كلها.

٢ــ قول الشاعر :

دِيارُ الَّتِي كَانَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِنَـى		تَحُلُّ بِنَا لَوْلاَ نَجَاءُ الرَّكَائِبِ (٢)

أي : تَجْعلنا حلالاً بعد أن كنا مُحْرِمين بالحَجّ ، ولم تكن الديار مُحْرِمةً حتى تصاحبَهم في الحِلّ.

٣ــ أن القرآن الكريم ولسان العرب مخالفان لما قاله المبرد ومن تبعه ؛ قال الله ــ تعالى ــ : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ (٣) فبلا شك أن المعنى أذهب سمعهم وأبصارهم ، وحكى ابن قتيبة في باب فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ باتفاق المعنى : تكلم فلانٌ فما سقط بحرف ، المعنى ــ بلا شك ــ فما أسقط حرفاً. (٤)

٤- أنه لا يجمع بين الباء والهمزة لكونهما بمعنى واحد ، فلا يقال : أذهبتُ بزيد(٥) كما سيأتي

---

(١) تنظر القراءة في البحر المحيط : ٢١٤/١ ، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي : ١٦٧/١ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه : ٧٧ برواية "كادت" بدل "كانت" ، ولسان العرب : (حلل) ، وبلا نسبة في البحر المحيط : ٢١٤/١ ، والبرهان في علوم القرآن للزركشي : ٤/ ٢٥٥.

الشاهد :" تَحُلُّ بِنَا "حيث يمتنع حمل الباء على معنى المصاحبة ؛ لأن المعنى أن الديار تجعلنا حلالاً لا محرمين ، وليست الديار داخلة معهم في ذلك .

(٣) من الآية : ٢٠ سورة البقرة.

(٤) من الآية : ٢٠ سورة البقرة.

(٥) ينظر أدب الكاتب لابن قتيبة :٣٤٢ ، والبسيط لابن أبي الربيع :٤١٧/١.

توضيحه فيما يأتي :

الجمع بين همزة النقل وباء النقل:

يُعَدّى الفعل تارةً بهمزة النقل كـ قولك : خرج وأخرجته ، وتارةً بالباء كـ قولك : خرج وخرجت به ، فأما الجمع بينهما فممتنع في الكلام (١) ، كما لا يجمع بين حرفي استفهام ؛ فلا تقول : أدخلت بعليّ الدار ، ولا أذهبت به ؛ ولذا عُدَّ من الغلط قولهم : أُدْخِل باللصّ السجن ، والصواب أن يقال : أُدخِلَ اللصُّ السجنَ ، أو دُخِل باللص السجن (٢) ، وأمَّا أَنْعَمَ اللهُ بك عَيْناً فالباء زائدة في المفعول به ؛ فـ أَنْعَمَ بِمَعْنَى نَعَّمَ ؛ لأن الهمزة كافية في التعدية ، تقول : نَعِمَ بكر عيناً ، وأَنْعَمه اللهُ عيناً ، ونظيرها الباء في : أقرَّ اللّه بعينه ، ويجوز أن يكون من أَنْعَمَ ، إذا دخل في النّعيم ، فيُعدَّى بالباء . (٣)

وقد وردت أمثلة قليلة جُمع فيها بين الهمزة والباء ، ومنها : ألوتِ الناقة بذنبها (٤) ، وألوى الرجل برأسه (٥) ، وألوى الرجل بحقي (٦) ، وأصرّ الفرس بأذنه . (٧)

---

(١) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني : ٥١.

(٢) ينظر درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى : ٢٠ ـ٢٢ ، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي : ٩٠ ، ومن صيغ العربية وأوزانها (أفعل) : ٧٩.

(٣) ينظر فعلت وأفعلت للزجاج : ١٢١، والفائق في غريب الحديث للزمخشري : ٦/٤ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ١٨٦/٥.

(٤) ينظر الخصائص : ٢١٥/٢.

(٥) ينظر تهذيب اللغة : (ل و ى).

(٦) أَلْوَى بِحَقّي ولَيَانِي : جَحَدَنِي إيّاه ، وألوى بحقي ذهب به. ينظر المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده : (ل و ى).

(٧) صر الفرس أذنيه وبأذنيه صراً ، وأصرهما : قرنهما عند تسمع الصوت. ينظر كتاب الأفعال لابن القطاع : ٢٥٤/٢ ، وما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد للجواليقي : ٥٠.

ويمكن أن تُخَرَّج هذه الأمثلة على أن (أفعَل) فيها بمعنى (فعَل) ؛ فالهمزة فيها ليست للنقل؛ بدليل ورود (فعَل) من تلك الأمثلة متعدياً إلى المفعول بنفسه ؛ فقد قالوا : " لوت الناقةُ ذنبَها ، ولوى الرجلُ رأسَه ، ولوى الرجلُ حقّي ، وصرَّ الفرسُ أذنَه .(١)

فإن قيل : كيف يجاب على قراءة من قرأ قوله تعالى :﴿ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ (٢) ﴿ تُنبِتُ بِالدُّهْنِ﴾ بجعله رباعياً ؟ (٣) قيل : يجاب على ذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون الباء زائدةً في المفعولِ به ؛ كزيادتها في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (٤) ، فيكون الفعل رباعياً من أنبتَ الشيء ، والتقدير : تنبتُ الدهن. (٥) قال الراغب الأصفهاني عن هذا التقدير: "وليس ذلك بالمقصود ؛ بل المقصود أنها تنبتُ النبات ومعه الدهنُ ، أي : والدهنُ فيه موجود بالقوة". (٦)

وقيل : إنما زيدت الباء لأن إنباتها الدهن بعد إنبات الثمر الذي يخرج منه الدهن ، فلما كان الفعل في المعنى قد تعلق بمفعولين يكونان في حال بعد حال ــ وهما الثمرة والدهن ــ احتيج إلى تقويته بالتعدي بالباء . (٧)

---

(١) ينظر المخصص لابن سيده : ١٥ /٥٧ ، ومن صيغ العربية وأوزانها (أفعل) : ٧٩.

(٢) من الآية :٢٠ سورة المؤمنون .

(٣) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وسلام وسهل ورويس والجحدري . ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه : ٢٥٦/١ ، وإتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر: ٥٦٦/١ ، وروح المعاني للآلوسي : ١٨/ ٢٢.

(٤) من الآية :١٩٥ سورة البقرة .

(٥) ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي : ٤٩٩/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري : ٢٨٣/١ .

(٦) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني :٧٠/١.

(٧) درة الغواص في أوهام الخواص :٢٢.

♣ قال الحريري عن هذا التقدير : "وهو أحسن الأقوال". (١)

الثاني : أن الهمزة للتعدية ، والباء للحال كأنه قال : تنبتُ ثمرها أو جناها ومعه الدهنُ ، فالمفعول محذوف ، وبالدهن في موضع الحال منه . (٢) وهو ما رجحه ابنُ جني حيث قال عنه : "وهذا عند حذاق أصحابنا على غير وجه الزيادة وإنما تأويله عندهم ــ والله أعلم ــ تنبتُ ما تنبته والدهنُ فيها ، كما تقول : خرجَ زيد بثيابه ،أي وثيابُه عليه ، وركبَ الأمير بسيفه ، أي : وسيفُه معه". (٣) ، فالباء بمعنى "مع" .

الثالث : أنَّ "أنبت" بمعنى نَبَتَ ، فهو مما اتَّفق فيه فَعَل وأَفْعَل ، والهمزة فيها أصلية لا للنقل ؛ فعلى هذا القول تكونُ هذه القراءة بمعنى من قرأ :﴿ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ بفتح التاء ؛ وذلك يقتضي أن الدهن هو الذي ينبت الشجرة ، وليس بصحيح ؛ لأن الذي ينبتها الماء . (٤)

وقد خرج النحويون قراءة ابن أبي عبلة (٥) :﴿ لَأَذْهَبَ بأسْمَاعِهِم ﴾ (٦)على زيادة الباء . (٧)

---

(١) السابق :٢٢.

(٢) معاني القرآن للنحاس : ٤/٤٥٣ .

(٣) سر صناعة الإعراب لابن جني : ١/١٣٤.

(٤) ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنّي : ٢/ ٨٩ ، ودرة الغواص في أوهام الخواص :٢١، والمغني : ١٣٩ .

(٥) قرأ ابن أبي عبلة بهمزة بعد اللام ، وذال ساكنة بعدها ، وبجمع السمع وباء قبلها .

تنظر القراءة في مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه : ٣ ، والكشاف : ١/ ١١٩.

(٦) من الآية : ٢٠ سورة البقرة .

(٧) ينظرإعراب القراءات الشواذ للعكبري : ١/١٣٤، والبحر المحيط : ١/٢٣٠.

المبحث الرابع

دخول ناقل آخر على الفعل بعد نقله بالهمزة

اختلف النحويون في حكم دخول ناقل آخر على الفعل بعد نقله بالهمزة على مذهبين :

الأول : ذهب الزمخشري إلى أن الفعل الثلاثي إذا دخلت عليه همزة النقل يجوز أن يدخل عليه ناقل آخر فقال :" ... استرضع [1] : منقول من أرضع ، يقال : أرضعت المرأة الصبي ، واسترضعتها الصبي ، لتعديه إلى مفعولين ، كما تقول : « أَنجَحَ الحَاجَةَ » « وَاسْتَنْجَحْتُهُ الحَاجَةَ » ، والمعنى : أن تسترضعوا المراضع أولادكم، فحذف أحد المفعولين للاستغناء عنه ، كما تقول : استنجحت الحاجة ولا تذكر من استنجحته ، وكذلك حكم كل مفعولين لم يكن أحدهما عبارة عن الأوّل". [2]

وعلى هذا فالفعل "استرضع " متعدٍّ إلي مفعولين بنفسه ، ولكن الأول قد حُذِفَ.

قال أبو حيان معلقاً على كلام الزمخشري : "وهو نقلٌ من نقلٍ الأصل « رَضِعَ الوَلَدُ » ، ثم تقول : « أَرْضَعَت المَرْأَةُ الوَلَدَ » ثم تقول : « استرضعت المرأة الولد »، واستفعل هنا للطلب أي : طلبت من المرأة إرضاع الولد ، كما تقول : استسقيتُ زيداً الماء ، واستطعمتُ عمراً الخبز ، أي : طلبت منه أن يسقيني وأن يطعمني، فكما أن الخبزَ والماءَ منصوبان وليسا على إسقاط الخافض ، كذلك : أولادكم ، منصوب لا على إسقاط الخافض ". [3]

الثاني : ذهب الجمهور إلى أن الفعل الثلاثي إذا دخلت عليه همزة النقل لا يجوز أن يدخل عليه ناقل آخر ، والسين في نحو "استرضع" للطلب على بابها نحو : استسقيتُ زيداً ماءً واستطْعَمْته خبزاً،

---

(١) من قول الله ــ تعالى ــ :" وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ "من الآية :٢٣٣ سورة البقرة.

(٢) ينظر الكشاف : ١/١٣٩.

(٣) ينظر البحر المحيط : ٢ / ٢٢٨ .

فكما أنَّ ماءً وخبزاً منصوبان لا على إسقاط الخافضِ كذلك "أولادكم"". وقد جاء استفعل للطلب وهو مُعَدًّى إلى الثاني بحرف جر، وإن كان "أفعَل" الذي هو أصلُه متعدِّياً لاثنين نحو: "أفهمني زيدٌ المسألةَ" واستفهمتُه عنها ، ويجوز حَذْفُ "عن"، فلم يَجِئْ مجيء "استَسْقَيْت" و "استطعمت" من كونِ ثانيهما منصوباً لا على إسقاطِ الخافض ، و"استرضع" متعدٍ إلى اثنين ، الثاني بحرف جر ، وحذفت اللام من قوله : أولادكم ، اجتزاءً بدلالة الاسترضاع ؛ لأنَّه لا يكون إلاَّ للأولاد ، والتقدير : لأولادكم.[1]

قال السمين الحلبي راداً كلام أبي حيان : "وفيه نظرٌ ، لأنَّ قولَه "رضِع الولدُ" يُعتقدُ أنَّ هذا لازمٌ ثمَّ عَدَّيْتَه بهمزةِ النقلِ ثمَّ عَدَّيْتَه ثانياً بسينِ الاستفعال ، وليس كذلك لأنَّ "رَضِع الولدُ" متعدّ ، غاية ما فيه أنَّ مفعولَه غيرُ مذكورٍ تقديرُه : رَضِع الولدُ أمَّه ، لأنَّ المادةَ تقتضي مفعولاً به كضَرَبَ".[2]

---

(١) ينظر البحر المحيط : ٢ / ٢٢٨ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي : ٥٧٤/١.

(٢) ينظر الدر المصون: ٥٧٤/١.

المبحث الخامس

بناء الثلاثي المزيد بالهمزة للتعجب والتفضيل

في بناء الثلاثي[1] المزيد بالهمزة للتعجب وللتفضيل ثلاثةُ مذاهب :

المذهب الأول : الجواز مطلقاً ، وعدم الاقتصار على المسموع ، بل يقاس ما لم يسمع منه على ما سمع ، وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال : "وبناؤه ـــ يعني فعل التعجب ـــ أبداً من فَعَلَ وَفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ ؛ هذا لأنهم لم يريدوا أن يتَصرَّف ، فجعلوا له مثالاً واحداً يَجرى عليه فشُبِّهَ هذا بما ليس من الفعل نحو : لاتَ وما ".[2]

وقد نسب النحويون إلى سيبويه جواز بناء الوصف التفضيلي من الثلاثي المزيد بالهمزة ، ففي شرح الكافية للرضي : " وهو عند سيبويه قياس من باب أفعَل مع كونه ذا زيادة ؛ ويؤيده كثرة السماع كـ قولهم : هو أعطاهم للدينار، وأولاهم للمعروف ، وأنت أكرم لي من فلان ، وهو

---

(١) إنما اقتصروا في بناء التعجب والتفضيل على الثلاثيّ لأوجه منها :

١ـ أن الغرض من التعجب أن يصير ما كان فاعلاً مفعولاً كـ قولك : حَسُنَ زيدٌ وتبني منه ما أحسن زيداً كـ قولك : فرح زيد وأفرحت زيداً ، ولهذا ينتقل من اللزوم إلى التعدّي ، ولا يُعدَّى بالهمزة إلاّ الثلاثي كما تقدم توضيحه .

٢ـ أنه جاز نقل الثلاثي إلى الرباعي لأنك تنقله من أصل إلى أصل ، ولم يجز نقل الرباعي إلى الخماسي لأنك تنقله من أصل إلى غير أصل ؛ لأن الخماسي ليس بأصل .

٣ـ أن الثلاثي أخف من غيره ، فلما كان أخف من غيره احتمل زيادة الهمزة ، وأما ما زاد على الثلاثي فهو ثقيل فلم يحتمل الزيادة.

ينظر أسرار العربية : ١ /١٢٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٩٩، ٢٠٠.

(٢) الكتاب : ١/٧٣.

كثير" [1] ، وسيبويه لم ينص على ذلك نصاً، ولكنه قد مثل بأمثلة في أساليب التفضيل وفيها الوصف التفضيلي مبني من غير فعل مساعد حيث قال : "... أنتَ أكرمُ علَيّ من أن أضربَك ...إنما تريد أنت أكرمُ عليّ من صاحب الضَّربِ " [2] ، فقد بنى الوصف التفضيلي من الفعل المزيد بالهمزة " أكرم" . [3]

وقد نُقِل هذا المذهب عن الأخفش [4] ، وصححه ابن هشام الخضراوي[5] ، والصَّفار[6] ، وابن مالك حيث قال: " وإن كان المزيد فيه على وزن "أفعَل " لم يقتصر في صوغ فعل التعجب منه على المسموع ، بل يحكم فيه بالاطراد ، وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع ما لم يمنع مانع آخر، هذا هو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه ". [7]

المذهب الثانى : المنع مطلقاً ،وهو مذهب أبي الحسن الأخفش[8]، والجرمي [9] ، والمازني [10] ، والمبرد[11] ، وابن السراج.

قال ابن السراج : "بابُ ما لا يجوزُ فيهِ "ما أفعَلهُ"! لا يقالُ : ما أحْمرَهُ ! ولاَ ما أعرجهُ !

---

(١) شرح الكافية : ٣ /٤٥١.

(٢) الكتاب :٢١٣/١.

(٣) ينظر من أساليب العربية أسلوب التفضيل واستعمالاته في القرآن الكريم للدكتور/ إمام حسن الجبوري : ٥٧.

(٤) لم أجد رأي الأخفش في معاني القرآن ، وينظر في الارتشاف :٢٠٧٨/٤ ، والمساعد: ١٦٤/٢ ، وهمع الهوامع :٣١٧/٣.

(٥) ينظر الارتشاف :٢٠٧٨/٤، والمساعد: ١٦٤/٢.

(٦) ينظر المساعد: ١٦٤/٢.

(٧) شرح التسهيل :٤٦/٣ ، وينظر شرح الكافية الشافية : ٢/ ١٠٨٩ ــ ١٠٩١.

(٨) ينظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس : ٤٣٥/٢ ، والمساعد: ١٦٤/٢، والتصريح :٩١/٢ .

(٩) ينظر رأيه في الارتشاف :٢٠٧٨/٤.

(١٠) ينظر رأيه في الارتشاف :٢٠٧٨/٤، والمساعد: ١٦٤/٢.

(١١) المقتضب :٤/ ١٧٨

إنّما تقولُ : ما أشدَّ حمرَتَهُ ! وما أَشَدَّ عَرَجَهُ! وكَذا جميعُ الألوان والخِلَقِ وما لم يكنْ فيهِ " أفعَلهُ" لم يكنْ فيهِ أَفْعِلْ بهِ ، وكذلكَ : أفعَل منهَ " . [1] وقد ضبط المانعون قول سيبويه : "وأفعل" على أنه على صيغة الأمر ، وما ورد مخالفا لذلك فإنه يحمل على الشذوذ . [2]

المذهب الثالث : التّفصيلُ بين أن تكون الهمزةُ للنقل فيمتنع ، أو ليست له فيجوز كـ أشكل الأمر، وأظلم الليل ، فيجوز أن تقول : ما أشكل هذه الأمر! وما أظلم هذا الليل ! [3] ، وهو ما ذهب إليه ابن عصفور حيث قال : "وإن كان على وزن أفعَل ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه ، نحو قولهم : ما أخطأه ! وإن كانت للتعدية لم يجز التعجب منه إلا أن يشذ من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي شذ من ذلك قولهم : ما أعطاه للدنانير ! وما أولاه للمعروف ! وما أضيعه للشيء !" [4] وقد تأولوا قول سيبويه : " وأَفْعَلَ " على أنه أفعل الذي همزته لغير النقل .

وقد رد النحويون مذهب ابن عصفور ، قال ابن الحاج :" هذا التفصيل الذي فصّله ـ يعني ابن عصفور ـ شيء لم يذهب إليه أحد ، ولا قاله نحوي " [5]، وقال ابن مالك :"...لا فرق بين ما همزته للتعدية وبين ما همزته لغير التعدية كما فعل ابن عصفور ؛ إذ أجاز القياس على ما أغفى زيداً ! لأن همزته غير مُعَدِّيَة ، ولم يقس على ما أعطاه ؛ لأن همزته مُعَدِّيَة . وهو تحكم بلا دليل ، هذا مع أن سيبويه قال بعد قوله : وبناؤه أبداً من فَعَلَ وَفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ [6] ؛ هذا لأنهم لم يريدوا أن

---

(١) الأصول : ٣ / ١٥٢.

(٢) ينظر المفصل :١ /٣٦٧ ، والبحر المحيط :٦٤٨/٢ .

(٣) ينظر توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك للمرادي :٦٥/٣، والمساعد:١٦٦/٢، والتصريح :١٠٠/٢.

(٤) المقرب : ١١٠/١، وينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:٥٨٠/١.

(٥) الارتشاف :٢٠٧٨/٤.

(٦) الكتاب : ٧٣/١.

يتَصرَّف فجعلوا له مثالاً واحداً يَجرى عليه" [1]: " فشُبِّهَ هذا بما ليس من الفعل نحو : لاتَ وما وإن كان من حَسُنَ وكَرُمَ وأعْطَى".[2] ولم يفرق بين أعطى وبين حَسُنَ وكَرُمَ مع العلم بأن همزة أعطى معدية ؛ لأنه يقال : عطوت الشيء بمعنى : تناولته ، وأعطيته فلاناً فيصير عطوت بالهمزة متعدياً إلى اثنين بعد أن كان دونها متعدياً إلى واحد ، ومن تصريح سيبويه باطراد ما أعطاه ! وشبهه قوله في الربع الآخر من كتابه : " هذا باب يستغنى فيه عن ما أفعله ! بما أفعل فعله ، وعن أفعل منه بقولهم : هو أفعَل منه فعلاً ، كما استغنى بـ تركت عن ودعت ، وكما استُغنى بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها وذلك في الجواب ؛ ألا ترى أنك لا تقول : ما أجوبه إنما تقول: ما أجود جوابه ، ولا تقول : هو أجوبُ منه ، ولكن هو أجود منه جواباً ونحو ذلك ، وكذلك لا تقول : أجوبْ به ! وإنما تقول : أجود بجوابه ، ولا يقولون في قال يقيلُ : ما أقيله ! استغنوا بما أكثر قائلته ، وما أنومه في ساعة كذا وكذا ، كما قالوا : تركت ولم يقولوا : ودعت "[3] ، فجعل استغناءهم عن ما أجوبه بما أجود جوابه مساوياً لاستغنائهم عن ودعت ماضي يدع بـ تركت ، وعن ما أقيله بـ ما أكثر قائلته ، مع العلم بأن عدولهم عن ودع إلى ترك وعن ما أقيله إلى أكثر قائلته على خلاف القياس ، وأن ودع وما أقيله موافقان للقياس فيلزم أن يكون ما أجوبه موافقاً للقياس ، وهذا بَيِّنٌ والاعتراف بصحته مُتَعَيِّنٌ "[4].

تعقيب :

بعد ذكر المذاهب في بناء الثلاثي المزيد بالهمزة للتعجب والتفضيل يجدر ذكر الآتي :

أولاً ـ أن الأخفش ـ على قول له ـ ، والجرمي ، والمازني ، والمبرد ، وابن السراج ، من المانعين

---

(١) الكتاب : ١/٧٣.

(٢) الكتاب : ١/٧٣.

(٣) الكتاب : ٤/٩٩ .

(٤) شرح التسهيل : ٣/٤٨،٤٧ ، وينظر من صيغ العربية وأوزانها (أفعل) : ١٤٤.

التعجب والتفضيل من الثلاثي المزيد بالهمزة ، ولا شك أن هؤلاء البصريين موصوفون بالتحقيق ، لكن ابن مالك يقول عن مذهب المجيزين :" هذا هو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه ". (١) ولذا اعترضه أبو حيان بقوله :" وهذا مخالف لما حكيناه عن جمهور البصريين الذين ذكرناهم" . (٢)

ثانياً : أن الراجح مذهب المجيزين من استحقاق مساواة "أفعَل" للثلاثي المحض ؛ وذلك لأمرين :

الأول: أن هناك مشابهةً لفظيةً وموافقةً معنويةً بين "أفعَل" وبين الثلاثي المحض في هذا الاستعمال : فالمشابهة اللفظية من قِبَل أن مضارع "أفعَل" واسم فاعله واسم زمانه واسم مكانه كمضارع الثلاثي واسم فاعله وزمانه ومكانه في عدة الحروف والحركات وسكون الثلاثي بخلاف غيره من المزيد فيه .

وأما الموافقة فى المعنى فكثيرة :

فمن موافقته لـ فَعَل : سَرَى وأسرى ، وبهما جاء القرآن الكريم ، وطَلَع على القوم وأطلع ، أي : أشرف .

ومن موافقته لـ فَعِل : غَطِش الليلُ وأغطش ، أي : أظلم ، قال الله ﷻ : ﴿ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا ﴾(٣)، وعَدِم الشيء وأعدمه ، أي : فقده .

ومن موافقته لـ فَعُل: خَلُق الثوب وأخلق ، أي : بلي ، وبَؤُس وأبأس ، أي : ساءت حالته ، ونظائر ذلك كثيرة .

وهذه المشابهةَ اللفظية وتلك الموافقةَ المعنوية هي التي جعلت سيبويه يختص (أفعَل) من بين الأفعال المغايرة للثلاثي باطراد بناء فعلي التعجب والتفضيل منه . (٤)

والآخر: أن هناك فرقاً بين الثلاثي المزيد بالهمزة وبين غيره من أمثلة المزيد فيه ، وذلك لما يأتي :

---

(١) شرح التسهيل :٣/٤٦ ، وينظر شرح الكافية الشافية : ٢/ ١٠٨٩ـ ١٠٩١.

(٢) الارتشاف :٤/٢٠٧٨.

(٣) الآية : ٢٩سورة النازعات .

(٤) ينظر شرح التسهيل :٣/٤٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ١٠٨٩ـ ١٠٩١.

١ــ أن "أفعَل" يجوز استعماله بغير همزة ثم تدخل عليه الهمزة للنقل وغيره ، نحو قول امرئ القيس:

وَتَعطو بِرَخصٍ غَيرِ شَثنٍ كَأَنَّهُ أَساريعُ ظَبيٍ أَو مَساويكُ إِسحِلِ[1]

وإذا كان أصله أن يستعمل بغير همزة ثم دخلت عليه جاز أن يعتقد عدم دخولها ، وتقدر محذوفةً غير موجودة ، وليس كذلك استخرج وانطلق فإن الكلمة صيغت على هذا البناء فافترق أمرهما.[2]

٢ــ أن أفعَل معناه ظاهر ، واللبس فيه مأمون ، ولولا ذلك لما ساغ التعجب منه ، بخلاف غيره من الأفعال المزيد فيها من نحو : اقتطع وانقطع واستقطع ، فلو تعجبنا بشيء منها بحذف الزيادة لم يعلم أي المعاني نريد ، وكذلك لو وقع التعجب من اضطرب فقيل : ما أضربه ! لم يعلم : أضارب هو أم مضطرب في نفسه. [3]

---

(١) البيت من البحر الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه : ١٧، وكتاب العين للخليل ابن أحمد :٣٣١/١ ، والكنز اللغوي في اللسن العربي لابن السكيت الأهوازي : ٢١٠ ، وبلا نسبة في (رسالتان في اللغة للرماني) : ٢٨ .

معاني المفردات: العَطْوُ : التناوُلُ باليدِ ، الرخص : اللين الناعم ، الشَثَنُ بالتحريك: مصدر شَثِنَتْ كفُّه ، أي خشُنت وغلُظت ، الأساريع واحدها أُسْروعُ وهو : دُودٌ حُمْرُ الرُءوسِ بيضُ الجسد تكون في الرمل تُشَبَّهُ بها أصابعُ النساء ، ظبي : كثيب رمل معروف ، مساويك : جمع مسواك ، والإِسْحِلُ بالكسرِ : شجرٌ يشْبِه الأَثْل مَنابتُه منابتُ الأَراك في الْهولِ يُستَاكُ بِهِ أي بقضبانه.

ينظر تهذيب اللغة (رخص) ،(سرع) ، ولسان العرب : (سحل) ، (شسن) ، (ظبا) .

المعنى : أنها تتناول الأشياء ببنان رخص لين ناعم غير غليظ ، وكأن تلك الأنامل تشبه هذا الصنف من الدود ، وهذا الضرب من المساويك .

الشاهد : (تَعطو) حيث جاء الفعل (عطا) على أصله من غير همزة ، وإذا دخلت عليه الهمزة نقلته إلى المفعول.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش :٩٢/٦، ٩٣.

(٣) ينظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب :٨٤٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش :١٤٥/٧.

٣ــ أنهم قالوا : نذير وسميع ، وأليم وشبيه في المبالغة من منذر ومُسمع ومؤلم ومشبه ، فجاءوا بهن من أفعَل ، وإنما الباب أن تأتي أمثلة المبالغة من الثلاثي . (١)

ثالثاً ــ أن المبرد من المانعين التعجب والتفضيل من الثلاثي المزيد بالهمزة ، وقد تقدم ذكر ما يدل على ذلك من المقتضب ، لكن ابن يعيش ينسب إليه جواز الوصف التفضيلي من كل فعلٍ ثلاثي حيث قال : " وكان أبوالحسن (٢) يجيز بناء أفعَل من كذا من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد ، قلّت أو كثُرت كـ استفعل وافتعل وانفعل ... وتابعه أبو العباس المبرد..." (٣) وتابعه في هذه النسبة الخاطئة الرضي (٤) ، وهذا مخالف لنص كلام المبرد . (٥)

رابعاً : أن للأخفش قولين في المسألة : الجواز والمنع ، لكن الأول أشهرعنه ، وذلك مراعاة لأصل المزيد ، لكن ذلك عنده بكراهة . (٦)

---

(١) ينظر حاشية يس العليمي على الخلاصة :٤٨١/١ .

(٢) لم أجد رأي الأخفش في معاني القرآن ، وينظر في الارتشاف :٢٠٧٨/٤ ، والمساعد: ١٦٤/٢ ، وهمع الهوامع :٣١٧/٣.

(٣) ينظر شرح المفصل :٩٢/٦.

(٤) ينظر شرح الكافية : ٤٥١/٣.

(٥) ينظر حاشية الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة على المقتضب :١٨١/٤، ومن أساليب العربية أسلوب التفضيل للدكتور / إمام حسن الجبوري : ٥٨ ، ٥٩.

(٦) ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ٦٥/٣، والدرة المضية في شرح الألفية للأبناسي : ٣٣٤/٢/١ .

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، وتحل البركات ، وتتنزل الرحمات ، والصلاة والسلام على خاتم رسل الله سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ؛؛؛

فقد توصل هذا البحث إلى عدة نتائج يمكن إجمال بعضها فيما يأتي :-

١ــ أن تسمية "همزة النقل" بهذا الاسم أولى من تسميتها بـ "همزة التعدية" ؛ لئلا يُتوهم أنها تختص بجعل الفعل اللازم متعدياً ؛ وإلا فإنها تنقل اللازم والمتعدي على السواء .

٢ــ أن الراجح ما أجمع عليه النحويون من الاقتصار على " أعلَم وأرى" في التعدّي إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنّ تعدّي الفعل بالهمزة من باب وضع اللغة ، ولفظان لا ينبغي أن يقاس عليهما ، فلا يلحق بهما باقي أفعال القلوب ، كما لا يلحق بهما (أنبأ ، وأخبر ، وأشعر ، وأدرى ، وأرى الحلمية، واستعطى) .

٣ــ أن المعهود إذا كان (فَعَل) لازماً جاء (أفعَل) متعدياً ، غير أنه قد ورد في اللغة نقيض ذلك ، فتجد فعَل فيها متعدّياً وأفعَل غير متعدّ ، أو بعبارة أخرى : أنك تجد أفعالاً تعدّى ثلاثيُها وقصَر رباعيُها ، ومن ذلك قولهم : أحجمَ زيدٌ عن الأمر ــ وقف عنه ــ وحجَمتُه ، وأصرمَ النخلُ والزرع وصرَمتُه ، أي : قطعته ، وأمخضَ اللبنُ ومَخضتُه ، وهو نادر والقياس عكسه.

٤ــ أن المعنى قد يتغير بعد دخول همزة النقل على الفعل وقد لا يتغير ، فمن الأول : (جاز الرجلُ، أي : استقى الماء ، وأجاز الرجلَ ، أي : أعطى جائزة.

ومن الثاني : (نعم الله بك عيناً ، وأنعم الله بك عيناً) ،و(نزفتِ البئرُ وأنزفتُهَا) و(بان الأمرُ وأبان الأمرَ) ، فالمعنى فيما سبق واحد .

٥ــ أن همزة النقل تدخل على اللازم والمتعدي من الأفعال ، فتقول: أخرجته ، وأطعمتُ علياً اللحمَ ، وأما الباء فأصل التعدية بها أن يكون ذلك في الفعل اللازم ، فتقول : خرجت به ، قال الله ــ تعالى ــ: ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ [1] ، ولا يجوز

---

(١) من الآية : ٦١ سورة المائدة.

أن تدخل الباء على المتعدي فلا تقول : طعمتُ علياً باللحم .

٦ــ أن باء النقل بمعنى همزة النقل لا تقتضي مشاركةَ الفاعل للمفعول ـــ كما هو مذهب الجمهور ـــ ، فإذا قلت : خرجتُ بزيد فمعناه أخرجتُ زيداً ، ولا يلزم أن تكون أنتَ خرجتَ .

٧ ــ أن الراجح ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية من أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية ، أما بالنسبة للفعل المتعدي لواحد فليس كذلك ؛ لأنه قد يوقعنا في محظور ، وذلك بإدخال همزة النقل على أفعال لم ترد لها أمثلة في أساليب العرب ؛ مما يجعلها غير مألوفة على السمع والذوق العربيين ، والأصح قصر ذلك على ما تقتضيه الحاجة لمنع الحرج والتضييق .

٨ ــ أن الراجح جواز بناء الثلاثيّ المزيد بالهمزة للتعجب وللتفضيل مطلقاً ، وعدم الاقتصار على المسموع ؛ لكثرة وروده ، وقلة التغيير فيه ، قال الله ــ تعالى ــ ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُوا﴾[1] ، وقول العرب : أَفْلَسُ مِن ابْنِ المُذَلَّقِ[2] . [3]

وبعد ... فهذه خلاصة هذا البحث ، وأهم نتائجه ، أسأل الله العلي القدير أن يجعله خالصا لوجهه ، وأن ينفعني به ، وأن يجعله في ميزاني يوم لا ينفع مال ولا بنون ، وصلى الله وسلم وبارك على معلم الناس الخير .

د / حمادة محمد حسين أحمد بودي

المدرس في قسم اللغويات في كلية اللغة العربية في أسيوط

---

(١) من الآية :٢٨٢ سورة البقرة.

(٢) رجل من عبد شمس بن سعد بن زيد مناة وكان لا يجد في أكثر أوقاته في بيته قوت ليلة واحدة ، وكذلك كان أبوه ، وإنما سمي المذلق لأنه كان لا يطعن شيئاً بأسنانه إلا أنفذه ؛ فسمي بذلك.

ينظر كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري :١٠٧/٢ . والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري: ٢٧٥/١ .

(٣) ينظر من صيغ العربية وأوزانها (أفعل) : ١٧٦ .

الفهارس

أولاً : فهرس المصادر والمراجع :

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي ـ تحقيق/ أنس مهرة ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

٢- الإتقان في علوم القرآن للإمام السيوطي تحقيق/ سعيد المندوب ـ دار الفكر لبنان الطبعة الأولى ـ١٤١٦هـ ـ١٩٩٦م.

٣- أدب الكاتب لابن قتيبة ـ تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ـ المكتبة التجارية ـ مصر ـ الطبعة الرابعة ـ ١٩٦٣م.

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ـ تحقيق د/ رجب عثمان محمد ـ مطبعة المدني بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٥- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق د /فخر صالح قدارة ـ دار الجيل بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٩٥م.

٦- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

٧- الأصول في النحو لابن السراج ـ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الثالثة ـ ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

٨- إعراب القراءات الشواذ للعكبري ـ تحقيق/ محمد السيد أحمد عزوز ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .

٩- إعراب القرآن للنحاس ـ تحقيق د/ زهير غازي زاهد ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٠- الأفعال للسعدي ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٣هـ

١٩٨٣م .

١١- ألفية ابن مالك ـــ دار الأقصى بالدراسة ـــ من دون تاريخ .

١٢- الألفات لابن خالويه ـــ تحقيق د/ على حسين البواب ـــ مكتبة العارف بالرياض ـــ ١٤٢٠هـ ـــ ١٩٨٢م .

١٣- إملاء ما من به الرحمن للعكبري ـــ تحقيق/ إبراهيم عطوة عوض ـــ مطبعة الحلبي ـــ الطبعة الثانية ـــ ١٣٨٩هـ ـــ / ١٩٦٩م .

١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ـــ تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ـــ المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

١٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ـــ دار الجيل – بيروت الطبعة الخامسة ١٩٧٩ م.

١٦- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ـــ تحقيق الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود ـــ الشيخ /علي محمد معوض ـــ د/زكريا عبد المجيد النوتي ـــ د/أحمد النجولي ـــ دار الكتب العلمية ـــ لبنان – الطبعة الأولى ـــ ١٤٢٢ هـ ـــ ٢٠٠١م .

١٧- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ـــ تحقيق / هشام عبد العزيز عطا ـــ عادل عبد الحميد ـــ مكتبة نزار مصطفى الباز ـــ مكة المكرمة ـــ الطبعة الأولى ـــ ١٤١٦ هـ– ١٩٩٦م.

١٨- البرهان في علوم القرآن للزركشي ـــ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ـــ المكتبة العصرية ـــ بيروت .....

١٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي ـــ تحقيق د/ عياد الثبيتي ـــ دار الغرب الإسلامي ـــ الطبعة الأولى ـــ ١٤٠٦هـ ـــ / ١٩٨٦م.

٢٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ـــ دار الفكر العربي ـــ الطبعة الثامنة ـــ ١٣٩٩هـ ـــ/١٩٧٩م .

٢١- البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي ـ تحقيق/ على سعد الشينوي ـ منشورات كلية الدعوة الإسلامية ـ طرابلس ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٤هـ .

٢٢- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي ـ تحقيق د/ حسين نصار ـ طبعة حكومة الكويت ـ ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٣م .

٢٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ـ تحقيق د/ حسن هنداوي ـ دار القلم دمشق ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

٢٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ـ تحقيق / محمد كامل بركات ـ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ـ ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

٢٥- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لصلاح الدين الصفدي ـ تحقيق / السيد الشرقاوى ـ مطبعة المدني بمصر.

٢٦- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ـ دار إحياء الكتب العربية.

٢٧- التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ـ تحقيق د/ عبد السلام هراس ـ دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٩٥م.

٢٨- تهذيب اللغة للأزهري ـ تحقيق / محمد عوض مرعب ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ٢٠٠١م.

٢٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ـ تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن على سليمان ـ مكتبة الكليات الأزهرية ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٧٦م.

٣٠- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ـ تحقيق د/ فخر الدين قباوة ـ والأستاذ/ محمد نديم فاضل ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٣١- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي ـ تحقيق د/ حامد أحمد نيل ـ توزيع مكتبة النهضة المصرية ـ ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٣٢- حاشية يس على الخلاصة ـ المطبعة المولوية بمصر ـ ١٣٢٧هـ .

٣٣- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ـ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ـ دار الشروق ـ بيروت ـ الطبعة الرابعة ـ ١٤٠١م.

٣٤- حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة ـ تحقيق / سعيد الأفغاني ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٣٥- الحماسة المغربية مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب للجراوي التادلي ـ تحقيق / محمد رضوان الداية ـ دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ١٩٩١م.

٣٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ـ تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ مكتبة الرفاعي بالرياض ـ الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٣٧- الخصائص لابن جنى ـ تحقيق الأستاذ / محمد على النجار ـ القاهرة ـ ١٩٥٢م.

٣٨- دراسات لأسلوب القرآن للشيخ / محمد عبدالخالق عضيمة ـ القسم الثاني . مطبعة دار الحديث بالقاهرة..

٣٩- درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار نهضة مصر للطبع والنشر .

٤٠- الدرة المضية في شرح الألفية للأبناسي ـ النصف الثاني من الجزء الأول ـ تحقيق / أحمد عبد الحميد خليل ـ ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ـ

٤١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ـ تحقيق الشيخ / على محمد معوض وآخرين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

٤٢- ديوان الأعشى ـ دار صادر بيروت ـ ١٩٦٦م.

٤٣- ديوان امرئ القيس ـ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف بمصر ـ الطبعة الخامسة ـ ١٩٩٠م.

٤٤- ديوان تأبط شراً ـ تحقيق / طلال حرب ـ دار صار بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٩٦م.

٤٥- ديوان حسان بن ثابت الأنصارى ـ دار بيروت للطباعة والنشر ـ ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م

٤٦- ديوان الحماسة لأبي تمام بشرح التبريزي ـ تحقيق / محمد سيد رافع ـ مطبعة السعادة بمصر ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٣١هـ / ١٩١٣م.

٤٧- ديوان قيس بن الخطيم الأوسي ـ تحقيق د/ ناصر الدين الأسد ـ دار صادر ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٤٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ـ تحقيق / أحمد محمد الخراط ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

٤٩- رسالتان في اللغة للرماني ـ تحقيق / إبراهيم السامرائي ـ دار الفكر للنشر ـ عمان ١٩٨٤ م .

٥٠- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسى ـ دار التراث العربى ـ بيروت .

٥١- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية للسهيلي ـ تحقيق ـ/ مجدي منصور الشوري ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .

٥٢- سر صناعة الإعراب لابن جنى ـ تحقيق د/ حسن هنداوي ـ دار العلم دمشق ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٥٣- السماع والقياس للعلامة /أحمد تيمور ـ دار الآفاق العربية بمصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١/ .

٥٤- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي للعاصمي المكي ـ تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود ـ علي محمد معوض ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٥٥- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب ـ تحقيق / حسن أحمد العثمان ـ المكتبة المكية ـ مكة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٥هـ /١٩٩٥م.

٥٦- شذا العرف في فن الصرف للشيخ / أحمد الحملاوي ـ تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٥٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ دار إحياء الكتب العربية.

٥٨- شرح الألفية للشارح الأندلسي ابن جابر ـ تحقيق د/ عبد الحميد السيد عبد الحميد ـ المكتبة الأزهرية للتراث ـ ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

٥٩- شرح التسهيل لابن مالك ـ تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ـ د/ محمد بدوى المختون ـ دار هجر للطباعة والنشر ـ مصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٦٠- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ـ تحقيق د/ صاحب أبو جناح ـ إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف العراقية .

٦١- شرح الرضي على الكافية ـ تحقيق / يوسف حسن عمر ـ جامعة قاريونس ـ ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٦٢- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ـ تحقيق / محمد نور الحسن وآخرين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٦٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ـ تحقيق / عبدالغني الدقر ـ الشركة المتحدة للتوزيع ـ دمشق ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٨٤م .

٦٤- شرح الألفية لابن عقيل ـ تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الفكر ـ دمشق ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨٥ م .

٦٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك ـ تحقيق د/عبد المنعم أحمد هريدي ـ دار المأمون للتراث بدمشق ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٦٦- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف لسعد الدين التفتازاني ـ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ـ المكتبة الأزهرية للتراث ـ الطبعة الثامنة ـ ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

٦٧- شرح المفصل لابن يعيش ـ توزيع مكتبة المتنبي ـ القاهرة .

٦٨- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ـ تحقيق د/ جمال عبد العاطي مخيمر ـ مكتبة نزار مصطفى الباز بالرياض ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٦٩- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ـ تحقيق / السيد أحمد صقر ـ طبعة عيسى الحلبي .

٧٠- غاية المأمول في الفعل الواصل وأسرار الموصول لحسن عبداللطيف عزام ـ مطبعة رمسيس بالإسكندرية ـ ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥م .

٧١- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ـ بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ـ الطبعة الأولى ـ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م.

٧٢- غريب الحديث لابن قتيبة الدينوري ـ تحقيق د/ عبد الله الجبوري ـ مطبعة العاني ـ بغداد ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٧هـ .

٧٣- الفائق في غريب الحديث للزمخشري ـ تحقيق / علي محمد البجاوي ـ محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعرفة ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ـ

٧٤- فعلت وأفعلت للزجاج ـ تحقيق د/ رمضان عبدالتواب ـ د/ صبيح التميمي ـ مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ـ ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .

٧٥- فعلت وأفعلت للسجستاني ـ تحقيق د/ خليل إبراهيم العطية ـ دار صادر ـ بيروت ـ الطبعة الثلنية ـ ١٤١٦هـ / ١٩٩٦.

٧٦- الفهرست لابن النديم تحقيق / أحمد راتب عرموش ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

٧٧- القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسة وتقويماً لخالد بن سعود العصيمي ـ دار التدمرية بالرياض ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩ م.

٧٨- كتاب الأفعال لابن القطاع ـ عالم الكتب - بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٨٣م .

٧٩- كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ـ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ـ عبد المجيد قطامش ـ دار الفكر ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨٨ م .

٨٠- كتاب سيبويه ـ تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٧٧م .

٨١- كتاب العين للخليل بن أحمد ـ تحقيق د/ مهدى المخزومي ـ د/ إبراهيم السامرائي ـ دار الرشيد للنشر بالعراق.

٨٢- كتاب اللامات للزجاجي ـ تحقيق د/ مازن المبارك ـ دار الفكر ـ دمشق ـ الطبعة الثانية ١٩٨٥م .

٨٣- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ـ تحقيق/ عبد الرزاق المهدي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

٨٤- الكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوى ـ تحقيق د/ عدنان درويش ـ محمد المصرى ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية

١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٨٥- الكنز اللغوي في اللسن العربي لابن السكيت الأهوازي ـ المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين – بيروت ـ ١٩٠٣م.

٨٦- اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ـ تحقيق / غازى طليمات ـ عبد الإله نبهان ـ دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م

٨٧- لسان العرب لابن منظور ـ تحقيق / عبد الله على الكبير وآخرين ـ دار المعارف بمصر.

٨٨- ما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنى واحد للجواليقي ـ تحقيق / ماجد الذهبي ـ دار الفكر ـ دمشق ـ ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

٨٩- محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ الدورة الأولى ـ المطبعة الأميرية ـ بولاق ـ ١٩٣٦م .

٩٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنّي ـ تحقيق / على النجدى ناصف وآخرين ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ـ ١٣٨٦هـ .

٩١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي ـ تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد ـ دار الكتب العلمية ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٩٢- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ـ تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ٢٠٠٠م.

٩٣- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ـ عنى بنشره /برجشتراسر مكتبة المتنبى ـ القاهرة .

٩٤- المخصص لابن سيده ـ المطبعة الأميرية ـ بولاق ـ ١٣١٩ه .ـ

٩٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ـ تحقيق /فؤاد علي منصور ـ دار الكتب ـ العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٩٨ م

٩٦- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسي ـ تحقيق / صلاح الدين السنكاوي ـ مطبعة العاني ـ بغداد .

٩٧- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ـ تحقيق د/ محمد كامل بركات ـ مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية ـ ١٤٢٠هـ/٢٠٠١م .

٩٨- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ـ دار الكتب العلمية – بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨٧م

٩٩- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ـ تحقيق د/ حاتم صالح الضامن ـ مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية ـ ١٤٠٥م.

١٠٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي المكتبة العلمية ـ بيروت.

١٠١- معاني القرآن للأخفش ـ تحقيق د/ فائز فارس ـ دار البشير ـ دار الأمل ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

١٠٢- معاني القرآن للفراء ـ تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي ـ عبدالفتاح شلبي ـ محمد علي النجار ـ دار السرور ـ بيروت .

١٠٣- معاني القرآن للنحاس ـ تحقيق / محمد علي الصابوني ـ جامعة أم القرى ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

١٠٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق د/مازن المبارك ـ محمد علي حمد الله ـ دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة السادسة ـ ١٩٨٥م.

١٠٥- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ـ تحقيق د /علي بو ملحم ـ دار ومكتبة الهلال – بيروت ـ الطبعة الأولى ، ١٩٩٣.

١٠٦- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ـ تحقيق د/ كاظم بحر المرجان

ـ منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ـ ١٩٨٢م.

١٠٧- المقتضب للمبرد ـ تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٠٨- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ـ تحقيق/ محمد سيد كيلاني ـ دار المعرفة ـ لبنان.

١٠٩- المقرب لابن عصفور ـ تحقيق / على أحمد عبد الموجود ـ على محمد معوض ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٨هـ /١٩٩٨م.

١١٠- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ـ تحقيق د/ على بن سلطان الحكمي ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.

١١١- من أساليب العربية أسلوب التفضيل واستعمالاته في القرآن الكريم للدكتور/ إمام حسن الجبوري ـ مطبعة الأمانة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

١١٢- من صيغ العربية وأوزانها (أفعل) للدكتور/ عبدالحليم عبدالباسط المرصفي ـ دار مرجان للطباعة ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م

١١٣- نتائج الفكر في النحو للسهيلي ـ تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ـ منشورات جامعة قار يونس ـ ليبيا ـ ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م .

١١٤- نزع الخافض في الدرس النحوي لحسين بن علوي بن سالم الحبشي ـ رسالة ماجستير ـ كلية التربية ـ المكلا ـ جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا ـ إشراف الأستاذ الدكتور /عبد الجليل عبيد حسين العان ـ ١٤٢٥هـ ..

١١٥- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ـ تحقيق الشيخ / محمد على الضباع ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ من دون تاريخ .

١١٦- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ـ تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان ـ معهد المخطوطات العربية بالكويت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٧هـ /

١٩٨٧م.

١١٧- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ـ تحقيق / طاهر أحمد الزواوي / محمود محمد الطناحي ـ المكتبة العلمية ـ بيروت ـ ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١١٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ـ تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي ـ المكتبة التوفيقية ـ مصر.

١١٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ـ تحقيق د/ إحسان عباس ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ ١٩٦٨م .

ثانيا: فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	٢٧٤٨
التمهيد	٢٧٥١
الفعل من حيث التَّعَدِّي واللزُوم	٢٧٥١
الأمور التي يتعدى بها الفعل اللازم	٢٧٥٢
المبحث الأول : تعريف همزة النقل وأثرها على اللفظ والمعنى	٢٧٥٧
تعريف همزة النقل	٢٧٥٧
الأفعال التي تدخل عليها همزة النقل	٢٧٥٨
بعض معاني الهمزة الداخلة على الفعل الثلاثي	٢٧٥٨
أثرها على اللفظ	٢٧٦١
الأفعال التي تلحق بـــ "أعلم ورأى " في التعدي إلى ثلاثة	٢٧٦٣
أحكام لا تتغير	٢٧٧٠
نقض العادة	٢٧٧١
أثر همزة النقل على المعنى	٢٧٧٣
المبحث الثاني : همزة النقل بين السماع والقياس	٢٧٧٧
المبحث الثالث : الفرق بين همزة النقل وباء النقل	٢٧٨٣
الفارق اللفظي	٢٧٨٣

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
الفارق المعنوي	٢٧٨٤
الجمع بين همزة النقل وباء النقل	٢٧٨٧
المبحث الرابع : دخول ناقل آخر على الفعل بعد نقله بالهمزة	٢٧٩٠
المبحث الخامس : بناء الثلاثي المزيد بالهمزة للتعجب والتفضيل	٢٧٩٢
الخاتمة	٢٧٩٩
فهرس المصادر والمراجع	٢٨٠١
فهرس الموضوعات	٢٨١٣